

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
PEOPLE'S DEMOCRATIC EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-

ميدان: العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم:



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسة المالية في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر

تحت اشراف:

من اعداد الطالبين:

الأستاذ: بن محاد سمير

- ولد بسطامي محمد أمين

- نايلي علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سراي صالح	أستاذ محاضر - أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقرا
يحياوي عمر	أستاذ محاضر - أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الدراسية 2023/2022

شكر وعرفان

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا في إتمام هذه المذكرة والذي أهلنا الصحة

و العافية و العزيمة فحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف " بن محاد سمير "

على كل ما قدمته لي من توجيهات ومعلومات فيه ومساهمته

في إنجاح مذكرتنا والوقوف عليها والتحفيزات التي قدمها لنا.

إلى كل الذين ساعدونا وكان لهم الفضل في إتمام لها

وفي الأخير لا يسعنا أن ندعو الله عزوجل أن يرزقنا الخير

و التوفيق.

وشكرا

الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي
ولم تدخر جهدا في سبيل اسعادي على الدوام "أمي الحبيبة"
نسير في دروب الحياة وبقى من يسيطر على أذهاننا
في كل مسلك نسلكه.
صاحب الوجه الطيب والافعال الحسنة، فلم يبخل علي
طيلة حياته "والدي العزيز"
إلى أخواتي و اخوتي الذين وقفوا بجواري
وساعدوني بكل ما يملكون
شكرا لكم

محمد أمين



الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي
ولم تدخر جهدا في سبيل اسعادي على الدوام "أمي الحبيبة"
نسير في دروب الحياة ويبقى من يسيطر على أذهاننا
في كل مسلك نسلكه.

صاحب الوجه الطيب والافعال الحسنة، فلم يبخل علي

طيلة حياته "والدي العزيز"

إلى أخواتي و اخوتي الذين وقفوا بجواري

وساعدوني بكل ما يملكون

شكرا لكم

علي



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرقان اهداء فهرس المحتويات قائمة الاشكال قائمة الجداول
3-1	مقدمة
	الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة المالية والاستثمار
4	تمهيد
14-5	المبحث الأول: الاطار النظري للسياسة المالية
05	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وانواعها
07	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر القديم والحديث
10	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية وآلية عملها
22-15	المبحث الثاني: الاطار النظري للاستثمار
15	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه
18	المطلب الثاني: محددات الاستثمار واهميته الاقتصادية
21	المطلب الثالث: العائد والمخاطر في الاستثمار
23	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دور السياسة المالية في دفع الاستثمار في الجزائر
24	تمهيد
31-25	المبحث الأول: آثار السياسة المالية على الاستثمار
25	المطلب الأول: سياسات الاستثمار
26	المطلب الثاني: آثار السياسة الضريبية
31	المطلب الثالث: آثار سياسة النفقات العامة
65-32	المبحث الثاني: السياسة المالية والاستثمار في الجزائر
32	المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر
37	المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر
46	المطلب الثالث: استعمالات السياسة المالية لتحفيز الاستثمار
66	خلاصة الفصل
68-67	خاتمة
71-69	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
12	يوضح السياسة المالية التوسعية	01
13	يوضح السياسة المالية الانكماشية	02
32	الوضعية العامة للميزانية المالية للفترة 2000_2016	03
42	منحنى تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990_2020	04
43	منحنى تطور الإنتاجية في الجزائر خلال 1990_2020	05
43	منحنى لصادرات المحروقات خلال 1990_2020	06
44	تطورات أسعار النفط للفترة 1990_2020	07
45	تطورات الصادرات غير النفطية خلال 1990_2020	08
62	حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال 2002_2018	09
64	عدد المشاريع المصرحة بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع خلال 2002_2018	10
65	حجم الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع القانوني	11

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
35	وضعية الميزانية العامة للفترة 2017_2022	01
52	معدلات النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية	02
53	التوزيع القطاعي لمشاريع دعم الإنعاش الاقتصادي	03
54	مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	04
57	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر للفترة 1995_2021	05
58	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية 2019_2021	06
60	عرض لتطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2003_2017	07
61	حجم المشاريع الاستثمارية الكلية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	08
63	حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002_2018	09
64	حجم الاستثمار لدى الوكالة الوطنية للاستثمار حسب المعيار القانوني 2002_2008	10

مقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة فهي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

وفي هذا الإطار قامت كل الدول بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحواجز التي تقف في طريقها، وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على حد سواء، فقد أصبحت الدول تولي أهمية كبيرة للاستثمار بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو والتطور.

والسياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار من خلال مختلف أدواتها، ويتمثل دور السياسة المالية في دعم وتحفيز الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، ويبرز دور السياسة الإنفاقية في الإنفاق على الجوانب والآلات التي توفر وتنشئ مناخا استثماريا ملائما ومساعدة على الاستثمار، ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم. وبالرغم من مكانة الاستثمار والدور الكبير الذي يلعبه في تحسين وتنمية اقتصاديات الدول النامية، وتسابق الدول العربية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشريع القوانين الجاذبة للاستثمار، إلا أن الواقع هو أن الدول العربية ومنها الجزائر لا زالت تعاني من مشكلات ومعوقات كثيرة من أبرزها: مشكلة البطالة، التضخم، وكذا الركود وانخفاض أسعار منتجاتها الأولية وحجم صادراتها وكذا انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية، كل هذا حد من القدرة على جذب واستقطاب الاستثمارات.

أولا: الإشكالية

ومن هنا تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم السياسة المالية في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية للدراسة، مجموعة من الأسئلة الجزئية يمكن صياغتها كالاتي:

- ماهي العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار؟

- ماهي مختلف الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر والمتعلق بالسياسة المالية لدفع الاستثمار وتبنيه؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة نطلق من مجموعة من الفرضيات وهي على الشكل التالي:

- تلعب السياسة المالية دور كبير في التأثير على الاستثمار من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية؛

- قامت الجزائر الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والبرامج المتعلقة بالسياسة المالية التي ساهمت في زيادة انتعاش الاستثمار في الجزائر؛

رابعاً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية، والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها؛
- أهمية الاستثمار في الاقتصاد، وذلك لكونه يزيد من القدرات الإنتاجية للدولة، ويعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، ويحسن الوضعية الاقتصادية؛
- احتياجات الاقتصاد الجزائري للمزيد من الإجراءات والتحفيزات من أجل تشجيع وجلب الاستثمار.

خامساً: أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد أهم مفاهيم السياسة المالية والاستثمار.
- التطرق إلى أدوات السياسة المالية.
- مدى مساهمة السياسة المالية في دفع الاستثمار
- محاولة التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع الاستثمار، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال (السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية)

سادساً: منهج الدراسة

في إعداد هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، ويظهر من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار، وكذلك من خلال التطرق الى مختلف التطورات التي شهدتها السياسة المالية، بالإضافة إلى تحليل الاشكال والجدول والمعطيات الاقتصادية.

سابعاً: الدراسات السابقة

- 1- دراسة سالكي سعاد (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011) تحت عنوان " دور السياسة المالية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر" وأهم ما توصلت إليه أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب.

2- دراسة عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2015/2014، حيث توصلت الى النتائج التالية:

- أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب عمل اتمع والاقتصاد.
- أن الإيرادات العامة لها دورا فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

ثامنا: خطة الدراسة

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نتطرق في الاول إلى المفاهيم النظرية لكل من السياسة المالية والاستثمار، بمختلف العناصر التي تتدرج تحتها، وفي الثاني إلى العلاقة بين السية المالية والاستثمار، إضافة إلى تطورهما في الجزائر مع مختلف السياسات والاستراتيجيات التي قامت بها الدولة في مجال السياسة المالية لدفع الاستثمار في الجزائر.

الفصل الاول: الإطار
النظري للسياسة المالية
والاستثمار

تمهيد:

تعد السياسات الاقتصادية والتي بواسطتها تعمل الدولة على التحكم في نشاطها الاقتصادي والتي من ضمنها السياسة النقدية، والسياسة المالية إذ يتجسد دور هذا الأخير في تسيير مواردها في اتجاه مشاريع معينة من خلال نفقاتها الأزرمة لذلك بغية تحقيق لأهداف المسطر لها مسبقا وهذا ما سنقوم بدارسته في هذا الفصل المعنون بالإطار النظري لسياسة المالية.

ضمن هذا الفصل سنقوم بدراسة الإطار النظري لسياسة المالية من خلال التطرق إلى التعريف بالسياسة المالية، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، تحدثنا في المبحث الأول على عموميات حول السياسة المالية بالتطرق إلى تعريفها ومراحل تطورها عبر مختلف العصور (القديم، الحديث) ، وكذا مجمل الأهداف لسياسة المالية، وضمن المبحث الثاني ناقشنا مجمل التعريفات حول الاستثمار و أهدافه وماهي المحددات التي تبينه، لذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كتالي:

✓ المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

✓ المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

إن المنتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية يرى الاختلاف الشاسع الذي عرفه موقع هذه السياسة من مدرسة إلى أخرى.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

1. السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة¹ وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية لعامة² كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.³
2. استخدم Keynes في كتابه النظرية العامة للاستخدام، الفائدة والنقود مصطلح السياسة المالية fiscal policy عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور.⁴
3. السياسة المالية هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات

¹درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 47

²المالية العامة: العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

³محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية -مصر -، الطبعة الاولى، 2007، ص 08.

⁴معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2002، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 13.

العامّة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات¹ بهدف المحافظة على مستوى الطلب الذي يؤدي إلى تخفيض حدة تذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل.²

4. السياسة المالية تشير إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل لدولة التضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والضريبية واقتراض العام³

بصفة عامة: ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة للأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي تتمثل في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقروض العام، والإصدار النقدي... الخ) وكذلك الأنفاق العام وهنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكّل برنامجا متكامل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية:

1 السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز : وتكون من خلال الطرق التالية :

أ- التوسع في النفقات الحكومية: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو عاطلين عن العمل، الأطفال.... وهذا النوع من الإعانات أو الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب- التسريع في سداد جزء من القروض العامة: قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد استحقاقها يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.⁴

¹ عوف محمود اكفراول، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،، الطبعة الاولى 1997، ص 144.

² البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان ن ص 03.

³ مسعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن، عمان، الطبعة لأولى، 2010ص263.

⁴ عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،تخصص مالية المؤسسة،،2014/2015، ص15.

ت- تخفيض الإيرادات الضريبية: الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي. وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز في حالة الكساد (سياسة مالية توسعية).

2 السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: من خلال الأساليب التالية:

أ- زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على التقليل الاستهلاك ومن هنا نفع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول متدنية.

ب- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الإقراض إما اختيارياً أو إجبارياً.

ت- الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوح، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار. وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالفائض (سياسة مالية انكماشية).¹

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر القديم والحديث

الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (عند التقليديين)

وجه الاقتصاديون التقليديون من أنصار المذاهب الحر، (ومن قبلهم الطبيعي) مجموعة من الأفكار لدراسة موضوع المالية العامة، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع. ومن الأفكار التي سادت عند التقليديين أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً. وعند مستوى التشغيل الكامل تكون جميع موارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي. وبالتالي كان إيمانهم بمبدأ حياد السياسة المالية. وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسياً لها، في المذهب الحر، عدة نتائج. ولعل من أهمها:²

1 - إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع والحملات العسكرية. ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارساً للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

¹ عماري الياقوت، نفس المرجع السابق، ص15ص16.

² عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكي)، ط3، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص 236.

- 2 - إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.
- 3 - إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.
- ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدوداً.

وقد نتج عن ذلك أن اقتضت النفقات العامة، بصفة عامة، على ضمان سير المرافق العامة.

وأصبح دور الميزانية هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة¹، ورفض الكلاسيك الالتجاء إلى العجز الموازي، أو الالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في الحالات الاستثنائية، وفي أضيق الحدود؛ مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في اقصر وقت ممكن. لأن العجز الموازي يخصص لنفقات استهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة، ويؤدي إلى حدوث تضخم. ويعني الفائض في الموازنة، بالنسبة للكلاسيكيين أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه.

ويمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاثة² :

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛

- ضرورة تحقيق مبدأ حياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛

- الالتزام التام بمبدأ توازن الماز نية العامة سنوياً .

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي (الحديث)

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة

¹ عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة فن المالي للاقتصاد العام)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 45.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط3، الإسكندرية، دار الجامعة، 1999، ص26.

على نوع من الاستقرار الاقتصادي¹. وبالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظار لتضافر عدة عوامل. ومن أهم هذه العوامل ما يلي²:

(1) **الأزمات الاقتصادية:** وبالخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات 1929-1933 ونتج عنه آثار شديدة هزت جميع الدول، التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، وتبين أن نشاط الفرد ليس قادرا لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن. كما بينت الأزمة قصور السياسة النقدية بمفردها في معالجة هذه الأزمة، فقد خفض سعر الخصم من 6% إلى 5.1% ودخل النظام المصرفي مشترياً في عمليات السوق المفتوحة، بل أوقف العمل بنسب الاحتياطي القانوني، ومع ذلك ازداد الموقف سوءا حتى اضطرت إنجلترا في سبتمبر 1931 إلى إيقاف العمل بنظام الذهب³. و يؤدي التمسك بالسياسة المالية وفقا للمنظور الكلاسيكي إلى زيادة وقوع الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها وامتداد آجالها.

(2) **التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي:** لقد كان للتطور الذي عرفته المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد وتضخم ميزانيات الحكومة، إما بسبب الحروب الكبيرة و اما بانتشار الروح الديمقراطية، وتقشي المبادئ الاشتراكية ومطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي، وذلك لرفع المستوى المعيشة.

(3) **الثورة الكينزية:** والمتمثلة في أفكار الإنجليزي الشهير جون مانيارد كنز" وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي صدره عام 1936، الذي قدم فيه انتقاد كيبير لقانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق طلبا مكافئا له؛ أي كل ما يعرض يباع. وأوضح بان البطالة يمكن أن توجد ولفترات طويلة، وأن توجد إلى الأبد.

كما أوضح "كينز" في كتابه بأنه يمكن حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، كما اثبت خارقة اليد الخفية والتي مفادها أن الاقتصاد يتوازن بفعل اليد الخفية والتي مفادها أن سعي الفرد لتحقيق غاياته الشخصية يسعى دون قصد لتحقيق مصلحة المجتمع.

وهذا ما جعل أفكار الكلاسيكيين في التلاشي بسبب أزمة 1929، وتبين عدم تحقق التوازن الاقتصادي آلياً، وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي؛ الأمر الذي جعل من تدخل الدولة في

¹ Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis,

- أنظر:

London, 1980, p13.

² هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر د ارسه مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي، 2006، ص56.

³ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية من أجل محاربة هذا الكساد وتحقيق التوازن الاقتصادي أمار ضرورياً. أعطت كل هذه التغيرات معنى واسعاً للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها. وقد كان هذا التطور في مفهوم السياسة المالية نتيجة مباشرة لتبني الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مسؤولية مقاومة الكساد ومحاربتها، وبالتالي اتسعت مجالات الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها.

كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطورها واهم ملامح المالية العامة¹:

- انتقاد الحياد المالي للدولة: وأصبح مطلوباً وضرورياً تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية.

- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة واستخدم أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

وقد كان لهذه العوامل تأثير كبيراً على تطور السياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية²، ظهرت سياستان، السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية وطبقت هاتين السياستان في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت على التوالي. فالقد تم تطبيق السياسة المالية المحضرة ما بين 1933-1937، ثم تطبيق السياسة المالية التعويضية من 1937. وسنقوم بعرض مختصر للسياستين.

1- السياسة المالية المحضرة: يسميها البعض سياسة سقي المضخة، ومضمون هذه السياسة ان تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة³، والهدف من هذه النفقات إعطاء دفع للاقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض والاعتماد على نفسه وعلى إمكانياته. وهي سياسة علاج مؤقت ولا يمكنها أن تكون سياسة طويلة الأجل.

2 - السياسة المالية المعوضة: وقد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية الحضرية في مسابرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي، سوءاً كانت انكماشية أو تضخمية. ففي حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام وبضغط الضرائب، أما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق العام ورفع الضرائب. ويتم تطبيق هذه السياسة المالية التعويضية استناداً لتحليل كنز، فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازني.

¹ عوف محمود الكف اروي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص156.

² هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، نفس المرجع، ص 58.

و يلاحظ أن السياسة المالية المحضرة لا تكون إلا بغرض علاج الخلل المؤقت أو الطارئ، وهي تقتصر على الحالة الانكماشية فقط وتعمل على ضخ المبالغ من المال من اجل إنعاش الاقتصاد، في حين تستخدم السياسة المالية التعويضية في المرحلة الانكماشية والتضخمية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية وآلية عملها

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

(1) تحقيق العدالة الاجتماعية : ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، و لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

(2) تحقيق التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك ، والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، والقروض، والإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

(3) تحقيق التوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفقات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة، ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

(4) تحقيق التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول الى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع لخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى نتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعم عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، والعامه معا إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.¹

¹سالكى سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد، الج زائر ، 2010-2011، ص20.

الفرع الثاني: آليات عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في¹:

أولاً: حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية². وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

1 - زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2 - كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الأنفاق العام، أو اعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل الصرفي؛ لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل الصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

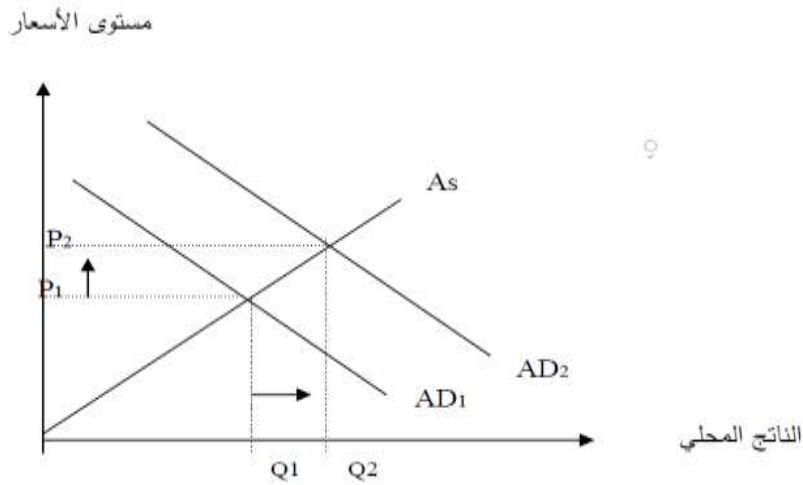
3 - وقد تستخدم الحكومة الاثنان معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

¹ واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، ط5، عمان الأردن، دار وائل للنشر، 2002، ص 327.

² الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص 189.

الشكل رقم (01): يوضح السياسة المالية التوسعية.



المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 205.

حيث أن: AS: العرض الكلي. AD: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

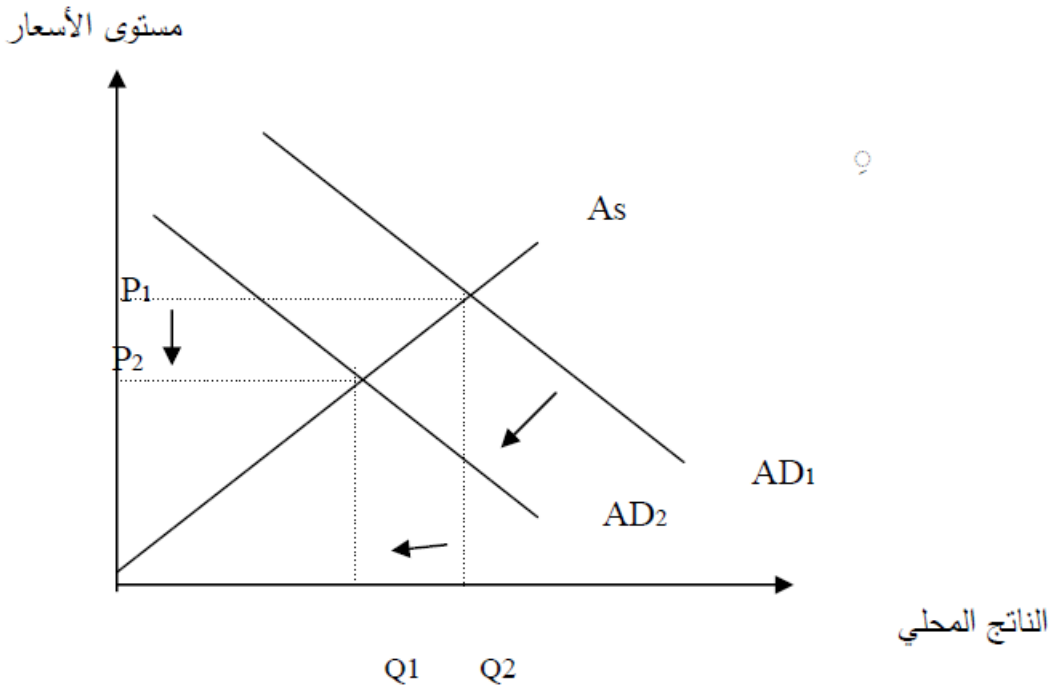
AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

ثانيا: حالة التضخم في الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار. ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية؛ وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

- 1 - تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
- 2 - رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل الصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب. ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
- 3 - المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم (02): يوضح السياسة المالية الانكماشية.



المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

يوضح الشكل رقم 2 كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_1 إلى AD_2 وخفض الأسعار من P_1 إلى P_2 . وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار. ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة. وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة.

ثالثاً: العوامل المحددة للسياسة المالية: في ضوء الأهداف المعطاة سابقاً، تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها¹:

- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ. بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب وامكانية تحصيل ضرائب كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل. وبالتالي فان مستوى الوعي الضريبي

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2006، صص 186-187.

في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دور في ترجمة الميزانية العامة والى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له؛ فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

- وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبناها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالاً كبيراً أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي.

ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية)؛ ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية)¹.

وتتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركزي يستطيع المساهمة في سوق رأس المال. وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية². تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

¹ احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 60.

² مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص 278.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة من الظواهر الاقتصادية البالغة الأهمية حيث تعتمد عليه أي دولة في تنمية اقتصادها باعتباره الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، فعملية الاستثمار تتدخل فيها عدة أطراف هامة منها المحاسبة والمالية وغيرها لذا وجب تقديم نظرة عامة للاستثمار من خلال المفهوم، المحددات والمقومات الأساسية، مجالات ومخاطر الاستثمار، المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه

اهتم الباحثين الاقتصاديون بالاستثمار، فاختلّفوا في تعريفه وفي حصر أهدافه نظار لتعدد مجالات الاستثمار. نحاول في هذا المبحث التعرف على المفاهيم المختلفة للاستثمار وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف عديد المفكرين والاقتصاديين وغيرهم ولقد أصبح قضية أساسية متداولة محليا ودوليا، وبذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم لو لكنهم أجمعوا في تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

✚ **تعريف الاستثمار لغة:** "إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه".¹

✚ **تعريف الاستثمار اصطلاحا:** لقد تعددت تعاريف الاستثمار واختلفت باختلاف ميادينه ومجالاته لذلك يوجد عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

1 - يعني توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديده رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.²

2 - التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد دعم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته.

3 - استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.³

¹ رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، 2017، ص 5.

² ماجد أنزد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 12.

³ ماجد أنزد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011، مرجع نفسه، ص 12.

4 - عبارة عن مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة مادية كانت أو معنوية أو منشأة من طرف مؤسسة وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها أو تحويلها.¹

أما المشرع الجزائري فقد عرف الاستثمار على أنه "عملية خلق وتوسيع القدرات وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس الدال يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي في نشاطات إنتاج السلع أو الخدمات الغير مخصصة للدولة أو لفروعها.¹

من التعريفات السابقة نستخلص أن: الاستثمار ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

تكمن أهداف الاستثمار فيما يلي:

- **تحقيق العائد الملائم:** مهما كان نوع الاستثمار فان الهدف الأساسي من توظيف الأموال تحقيق عائد ملائم وريح مناسب يعملان على استمرار المشروع، لان تعثر الاستثمار مالياً يدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل، وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة.²

- **تكوين الثروة وتنميتها:** ويتحقق ذلك عند ما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين ثروة في المستقبل وتنمية تلك الثروة.

- **المحافظة على قيمة الموجودات:** التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة من الاستثمار وما يمكن أن تتعرض له هذه الموجودات من التأثيرات السلبية لهذه المخاطر. وتعد المحافظة على الموجودات بالنسبة للمستثمر من الأمور الإستراتيجية، لأن التضحية بجزء من الموجودات أو كلها يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في استثمارات في وقت ماضي، وتؤدي هذه التضحية بالمستثمر إلى الدخول في ديون قد لا يستطيع الوفاء بها في ظل الشروط المحددة. وبالتالي تعد المحافظة على الموجودات من بين الأهداف العامة الأساسية للاستثمار.

- **تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجيات:** يحرص المستثمر على توفير سيولة نقدية، وذلك من أجل تسديد تكاليف الاحتياجات التشغيلية التي يحتاجها في استثماره. ولا تعد السيولة

¹ الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 10/10/1993 الدادة 1 و 2 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر بتاريخ 05/10/1993.

² احمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص 20.

المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي)، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب من بينها¹:

- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير؛
- الوفاء بالديون المستحقة وبنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم بها الحصول على هذه الديون. ذلك أنه يتم مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والصحية عن طريق الاستثمار الفردي. كما تتم مواجهة المتطلبات الإدارية والتنظيمية للاستثمار عندما يتم القيام به في إطار مؤسسي. ويؤدي نقص السيولة أو عدم توفرها لمقابلة نفقات التشغيل إلى مشاكل كبيرة بالنسبة للمؤسسة، إلى الحد الذي لا يمكنها فيه استغلال طاقتها الإنتاجية. ويساعد توفر السيولة المس تثمر على الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف التي يتعامل معها؛ ذلك أن السيولة هي القدرة على السداد أو الدفع في الأجل القصير، أو القدرة على تحويل ما لديه من أصول إلى نقود من دون خسارة من أجل السداد وتجنب المشاكل المترتبة عن عدم السداد. ويمكن التمييز في الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود بين الأصول السائلة من الدرجة الأولى، مثل الصندوق والودائع الجارية لدى البنوك إضافة إلى الحسابات لدى البريد؛ الأصول السائلة من الدرجة الثانية مثل الأوراق المالية والذمم المدينة والأصول السائلة من الدرجة الثالثة مثل المخزون والبضاعة في الطريق².

المطلب الثاني: محددات الاستثمار وأهميته الاقتصادية

يعد الاستثمار من أهم مقومات النمو الاقتصادي بالنسبة لدول لذا تسعى كل الدول من اجل النماء الاستثماري وزيادته من خلال هذا المطلب نتعرف على محددات الاستثمار وأهميته الاقتصادية.

الفرع الأول: محددات الاستثمار

عند قيام أي عون اقتصادي بمشروع اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل قد تؤثر في حالة تجاهلها إلى فشل هذا المشروع وعليه فإن المستثمر يعمل على دراسة هذه العوامل التي تتدخل في تحديد القيام بالاستثمار من عدمه ومن أهم العوامل المحددة للاستثمار نذكر ما يلي³:

- 1- العائد: يمثل العائد دخل المشروع وكلما كان مستوى الربح المحقق لدى المشروع مرتفعاً زادت مقدرته على الاستثمار وزادت رغبته في نفس الوقت ولاشك أن مقدرة المشروع على تدويل برامج الاستثمار المطروحة أمامه يعتبر من أهم العوامل المحددة لحجم الاستثمار والعكس صحيح بمعنى أن انخفاض الربح قد يتسبب في كثير من الحالات في تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة وربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك من رأس مال المشروع (الاستثمار الإحلالي) فالربح إذن هو الحافز الأساسي لجميع المشروعات الخاصة .

¹ هوشيار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، ط1، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع، 2003، ص 21.

² مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، القاهرة، الشركة الغربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2008، ص15.

³ مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، القاهرة، الشركة الغربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2008، مرجع نفسه، ص 5.

2- سعر الفائدة: يمول المشروع استثماراته الجديدة إما عن طريق الإقراض أو عن طريق الموارد الذاتية وفي حالة اعتماد على الإقراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة إقراض الأموال المستخدمة في الاستثمار، أما في حالة اعتماده على موارده الذاتية فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة أي أنه يمثل العائد الذي يضحى به المشروع في حالة استخدامه موارده الذاتية في الاستثمار .

3- الكفاية الحدية للاستثمار: طالما أن المشروع الخاص يسعى إلى تعظيم أرباحه فإن من أهم العوامل المحددة للاستثمار معدل العائد المتوقع من الاستثمار، فلب يكفي أن يكون سعر الفائدة منخفضاً حتى يقبل المشروع على الاستثمار في لرال من المجالات وإنما يتعين أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من أو يساوي على الأقل سعر الفائدة، وهذا ما تقرره الكفاية الحدية للاستثمار.¹

4- التوقعات: حيث عرفنا أن كل منظم يقوم بعملية التنبؤ للمستقبل، وهذه التنبؤات قد تكون متفائلة أو متشائمة، فالمستثمر الذي يتوقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها ويتوقع رواج الاقتصاد سوف يتوسع بمشروعاته والعكس صحيح.

5- التقدم التكنولوجي: إن مسابرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية للمشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أوفي الأسواق، فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التقني تتمثل في رفع كفاءته الإنتاجية كذلك ينبغي الإشارة إلى أن بعض أنماط التقدم التقني تقترن بظهور صناعات جديدة ومن ثمة إنتاج سلع جديدة، ومع نشأة الطلب عليها يتم الاستثمار فيها.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار

الاستثمار من المغيرات الاقتصادية، التي لها دور هام في مسار النظام الاقتصادي، وذلك لتطوره الديناميكي على مدار الزمن. والاستثمار وثيق الصلة بمتغيرات اقتصادية كلية عديدة، مثل الدخل، الادخار، مستوى التوظيف والإنفاق الاستثماري. ويحتل الاستثمار أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب هي²:

- يعتبر واحداً من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو من أحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يعتبر واحداً من المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي أو الإنفاق القومي؛
- يتميز الإنفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للإنفاق بأنه شديد التقلب (عدم الاستقرار)، نظراً لكون التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات؛

¹ عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية، 1997، ص 105.

² محمود حسن الواد، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، عمان، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة،

2007، ص 142.

- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي؛ وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج ما يعمل على تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين؛
- مساهمة الاستثمار في امتصاص البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة؛
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأنه عادة ما يصاحب الاستثمار إقامة وبناء جسور أو شق طرق أو غيرها؛
- يساهم الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، وذلك بتوفير وتأمين حاجيات للمواطنين من سلع أساسية وكماالية، والتخلص من التبعية الاقتصادية.
- تساهم الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال المداخيل التي تقوم باستحداثها وما يترتب عليها من ضرائب ورسوم، وتقوم الدولة باستعمال هذه الحصيلة لتغطية النفقات العامة؛
- يساهم الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال انجاز المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

المطلب الثالث: العائد والمخاطر في الاستثمار

يعتبر الاستثمار عملية مخاطرة في ظل عدم التأكد، فالعائد والمخاطرة في الاستثمار مفهومان لا يمكن تفسير أحدهما بـ عزل عن الآخر.

يعتبر العائد صافي الربح بعد الضرائب بالمفهوم المحاسبي، أو "صافي التدفق بعد الضرائب وقبل الاستهلاك بمفهوم التدفقات النقدية منسوبا إلى الأموال التي ولدته"¹. ويأخذ العائد أشكالاً مختلفة حسب الأصل المستثمر، وحسب نوع الأموال التي ولدت ذلك العائد. أما المخاطر الاستثمارية فهي عدم انتظام العوائد؛ ويشكل تذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر عنصر المخاطرة. ويرجع عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم التأكد المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية².

ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد، فإن لكل مخاطره. ولكل استثمار درجة معينة من المخاطر، ويهدف المستثمر الرشيد لتحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول من درجة المخاطر لديه، وتنقسم المخاطر، عادة، إلى قسمين رئيسيين³:

أ- المخاطر النظامية: وهي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في السوق وحركته، تتعلق بعوامل طبيعية وعوامل سياسية... الخ. ولا ترتبط مثل هذه العوامل بنوع معين من الاستثمار، وإنما عندما تقع تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار. وتعود المخاطر النظامية إلى الجزء من التباين بين العوائد المحققة والعوائد

¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط2، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2002، ص 22.

² مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 217.

³ حيدر حرذان طاهر، مبادئ الاستثمار، ط1، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997، ص 17_18.

المتوقعة والتي تحدث بسبب عوامل تؤثر على أسعار جميع الأوراق الموجودة في سوق الأوراق المالية، ويمكن ذكر خصائص هذه المخاطر فيما يلي:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام؛
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين؛
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية؛ مثل الإضرابات العامة، حالات الكساد، التضخم، ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، الحروب أو الاغتيالات السياسية، فأسعار الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجة متفاوتة.

تكون درجة المخاطر النظامية أو السوقية مرتفعة في الحالات التالية:

- في الشركات التي تنتج سلعاً صناعية أساسية كصناعة السكك الحديدية وصناعة الأدوات والمطاط؛
- في الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشرركات الطيران؛
- في الشركات التي تشكل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من تكاليفها الإجمالية.

ب- **مخاطر غير نظامية:** هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. ومن هذه العوامل حدوث إضراب في شركة معينة أو قطاع معين، الأخطاء الإدارية، ظهور اختراعات جديدة والحملات الإعلامية، التغيير في أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات الشركة بالذات¹. يمكن تصنيف المخاطر غير النظامية كما يلي²:

- **مخاطر العمل:** تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل، وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار؛
- **مخاطر السوق:** قد تنتج عن التغيير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها والضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق؛
- **مخاطر السعر:** تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو تنتج عن خسارة الفائدة الموقعة، إذا ما تم الاستثمار لأجل قصيرة؛
- **مخاطر القوة الشرائية للنقود:** وهي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقود المعبر عنها بالقوة الشرائية؛
- **المخاطر المالية:** هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو عن عدم القدرة على تحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة؛

¹ مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص 333.

² حيدر حردان طاهر، مبادئ الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 17.

خلاصة الفصل

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا فالمتتبع لمراحل تطور السياسة المالية منذ بوارد ظهورها إلى ما وصلت إليه الآن لا بد أن يتعرف بمدى أهميتها على المستوى الكلي، حتى وإن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب وإعادة توزيعها كأسلوب إعادة توزيع الثروة أي تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة أجبرت السياسة الدالية على التخلي عن مفهوم الحياد فأصبحت متدخلة في كافة المجالات، ومنه نجد أن السياسة المالية المعاصرة أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف بث الحث والأخر.

والسياسة المالية كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق أهدافها أبرزها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية إضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل... ولعل من بين أهم هذه الأدوات لصد النفقات العامة والإيرادات العامة.

إن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها خاصة قطاع الصناعة.

الفصل الثاني: دور
السياسة المالية في دفع
عجلة الاستثمار في
الجزائر

تمهيد:

من أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدول اهتماما كبيرا الاستثمار، حيث يعتبر من أهم مقومات النمو الاقتصادي للدولة، والمحرك الأساسي للدورة الاقتصادية، وتتنوع أدوات وتصنيفات الاستثمار بتنوع مجال الاستثمار، فلابد من علاقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية مما جعل الدول تسعى لتوجيه قرار الاستثمار وتهيئة المناخ المناسب له من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعظيم الثروات، مما جعل الباحثين في الاقتصاد يولون اهتماما كبيرا لدراسة الاستثمار من الناحية الاقتصادية والمالية والمحاسبية. إن اختيار المشاريع الاستثمارية من أصعب القرارات التي يتخذها المسير؛ لذا تسعى الدول بمختلف الوسائل للتأثير على قرارات الاستثمار.

وتعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي تتبعها أغلب الدول للتأثير على الاستثمار من خلال فروع السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة النفقات العامة.

لذا قسمنا هذا الفصل الى مبحثين وهي كالتالي:

✓ المبحث الأول: آثار السياسة المالية على الاستثمار

✓ المبحث الثاني: السياسة المالية والاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: آثار السياسة المالية على الاستثمار

للتعرف على أهمية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقوم باستعراض عدة إحصائيات تتضمن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توزيعها حسب النشاط الاقتصادي، توزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: سياسات الاستثمار

تولي جميع الدول أهمية بالغة لسياسات الاستثمار لما لها من تأثير على المستثمر وجعله في وضع يسمح له ويساعده على التعامل مع هذه السياسات من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة.

هناك عدة أنواع لسياسات الاستثمار، يمكن تحديدها على النحو التالي¹:

- **سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية:** في هذه الحالة يقوم صانع السياسة الاستثمارية بتحديد أولويات للبدائل الاستثمارية، انطلاقا من محدودية الموارد المتاحة من أجل استخدامها أحسن استخدام، في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للاقتصاد القومي، ويعتبر، في هذا المجال، أن معيار تعظيم القيمة المضافة معيارا مناسب لتحديد أولويات المشروعات الاستثمارية من أجل تحقيق أهداف سياسات الاستثمار.

- **سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار:** هنا يعمل صانعو السياسات الاستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها، وتنقسم هذه الأنشطة من الناحية الاقتصادية إلى مجموعة الأنشطة السلعية ومجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية (أنشطة الخدمات الإنتاجية، أنشطة الخدمات الاجتماعية).

المرحلة الثانية: يتم تحديد أولويات الأنشطة التي تهتم بها السياسة الاستثمارية، وبناء على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات السياسة الاستثمارية.

- **سياسة توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص:** في هذا المجال يضع صانع سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد القومي لكل من القطاع الخاص والعام، والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة في إطار الأهداف التي يارد تحقيقها من كلا القطاعين دون تحيز. ويلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم، الاعتماد على آليات السوق وتطبيق الخصخصة، مما يجعله الاتجاه المشجع للاستثمار الخاص.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات للاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 400-402.

- سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة: تعني استخدام الأدوات و الحوافر والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الاستثمار، سواء داخل البلاد أو داخل المناطق الحرة، وقد تكون المناطق الحرة الصناعية بديلا ملائما للدول النامية من أجل التصدير.

- سياسة توزيع الاستثماري على الأقاليم الاقتصادية: تعني تحديد الخريطة الاستثمارية طبقا لتقسيم الاقتصاد القومي إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجه الاستثماري، فتستخدم الأدوات والتدابير والإجراءات والحوافز والمزايا والضمانات التي تحقق توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية.

- سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي: في هذا المجال يفاضل صانع السياسة الاستثمارية بين سياسة الإحلال محل الواردات، أو سياسة الاستثمار من أجل التصدير، وتتجه معظم دول العالم إلى سياسة الاستثمار من أجل التصدير.

- سياسة الاستثمار من أجل الفن الإنتاجي: وهنا تتحدد الخريطة الاستثمارية ونمط الاستثمار من منظور عناصر الإنتاج، أسعارها، مدى توافرها. فيمكن أن نجد سياسة الاستثمار تتجه وتتحيز بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشروعات كثيفة ارس المال، وهناك سياسات استثمارية تتجه نحو الاستثمار في مشروعات كثيفة العمل.

- سياسة الاستثمار طبقا لمصدر التمويل: تعتمد هذه السياسة على وضع خريطة استثمارية حسب مصدر التمويل، من حيث ما إذ كانت المصادر الداخلية كافية من عدمه؛ وهل توجد مدخرات محلية متوفرة لتحقيق الأهداف الاستثمارية، أم لا بد من الاستعانة بالمصادر الخارجية.

المطلب الثاني: آثار السياسة الضريبية

على الهيكل الضريبي أن يتغير حتى يكون قادرا على تحفيز الاستثمار، في هذا المطلب سوف ندرس الوسائل الضريبية المختلفة التي قد تساعد في هذا العرض.

تتجلى آثار السياسة الضريبية من خلال الحوافز الضريبية التي تؤثر على اختيارات المستثمرين بين العروض الاستثمارية المتاحة، أو عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة، أو محتملة أو عندما تكون نتائج الفرص الاستثمارية منخفضة العائد الخاص مرتفعة العائد الاجتماعي، كما تزيد أهميتها في الدول النامية التي يكون فيها نظام السوق غير فعال في تخصيص الموارد الاقتصادية نظرا لتدخل الدول في تحديد أسعار غالبية السلع وعوامل الإنتاج. وفيما يلي يتم دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة لكل شكل من الحوافز الضريبية:¹

¹ يونس البطريق احمد، سعد عبد العزي ز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، ب ط، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص ص 91-110.

الفرع الأول: المعاملة الضريبية للخسائر:

إن المعاملة الضريبية للخسائر التي يمكن أن تحققها المشاريع الاستثمارية تعتبر من ال وسائل الهامة التي يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة، فالمستثمر الذي يحقق خسائر بدلا من تحقيق الأرباح قد يضطر إلى تصفية المشروع، ولكن بإمكانه الاستمرار في النشاط بالرغم من وجود الخسائر، ومن أجل تشجيع المستثمر على ذلك يسمح للمشروع بخصم الخسائر التي يتعرض لها من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة، مما يترتب على تقليص في حجم الوعاء الضريبي إلى حد قد لا يتحمل معه المستثمر أية ضريبة، ومما لا شك فيه أن هذا الحافز يساعد على تشجيع المستثمر سواء على اتخاذ قرار الاستثمار في البداية أو على الاستمرار في الإنتاج رغم الخسائر التي يمكن أن يحققها بعد قيامه بالإنتاج فعلا.

ويمكن اعتبار الخسائر التي يمكن ترحيلها كل نقص حقيقي ومؤكد أصاب أصلا أو أص ولا مملوكة لمنشأة أو مكلف خاضع لإيراده لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وليس هناك ما يقابل هذا النقص من تعويض.

إن ترحيل الخسائر يكون إما إلى الأمام أو إلى الخلف معا.¹

1- ترحيل الخسائر إلى الأمام:

في هذه الحالة يتم ترحيل الخسائر التي يمكن أن يحققها المستثمر في سنة ما إلى أرباح السنوات التالية، وهذا الترحيل قد يكون مقيدا بسنة أو سنوات معينة، كما يمكن أن يمتد الترحيل إلى الأمام بشكل مطلق.

إن ترحيل الخسائر إلى الأمام يعتبر حافز از ملائما لظروف الدول النامية، كما يعتبر حافز از لقيام المشاريع الجديدة وكذلك يشجع المشاريع القائمة على التوسع في النشاط من خلال اقتناء بعض الأصول ال أرسالية التي تتميز بدرجة مخاطرة عالية.

2- ترحيل الخسائر إلى الخلف:

حيث يتم ترحيل الخسائر التي يحققها المشروع في سنة ما إلى أرباح السنوات السابقة لسنة وقوع هذه الخسائر. ويمكن اعتبار ترحيل الخسائر إلى الخلف حافز از قويا يساعد على التوسع وزيادة نسبة الاستثمارات في المشاريع القائمة مسبقا، على عكس المشاريع الإنتاجية الجديدة.

إن السماح بترحيل الخسائر إلى الخلف كان له الأثر الإيجابي على قرار الاستثمار في الدول المتقدمة عكس الدول النامية حيث هناك آثار سلبية قد تفوق الآثار الإيجابية لتطبيق هذا الحافز بالنظر إلى أن أغلب الدول النامية تمتاز بخازنة عامة تكاد تكون فارغة من الإيرادات، كما تزداد صعوبة تطبيق هذا الحافز كلما ازدت الفترة الزمنية التي تسمح بترحيل الخسائر إلى الخلف والعكس صحيح. وبالتالي فإن هناك أثر تمييزي لهذا الحافز يكون في

¹نزيه المقصود محمد مبروك، مرجع سابق. ص ص: 155-156.

صالح المشاريع القديمة على حساب المشاريع الجديدة، ويتضح ذلك في انخفاض درجة المنافسة وتركيز القوى الاحتكارية في أيدي المنشآت القائمة.

3- ترحيل الخسائر إلى الخلف والأمام:

حسب هذه الطريقة فإنه يتم ترحيل الخسائر التي يمكن أن تصيب المشروع في سنة ما أولاً إلى الخلف لسنة أو سنوات محددة، فإذا لم تكن أرباح تلك السنوات السابقة كافية لاحتواء الخسائر يتم ترحيل الباقي ليخصم من أرباح عدد من السنوات التالية.

إن فعالية ترحيل الخسائر إلى الخلف والأمام تتوقف على الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية السائدة والمتوقعة، فإن كانت هذه الظروف تتسم بالتشاؤم أي بانخفاض معدلات الأرباح فإن ترحيل الخسائر إلى الخلف يكون أكثر فعالية في تشجيع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم بينما إذا كانت توقعات المستقبل تفاؤلية فإن السماح بترحيل الخسائر إلى الأمام يصبح أكثر فعالية.

من خلال هذا فإنه يتوجب على الدولة أو المشرع الأخذ بعين الاعتبار أن السماح بترحيل الخسائر إلى الخلف والأمام بشكل مطلق قد ينجر عنه تقاعس بعض المشروعات في الاهتمام بتحسين كفاءتها الإنتاجية، كما أن هذا الحافز قد يؤدي ببعض المشاريع إلى إظهار خسائر وهمية في دفاترها المحاسبية من أجل الاستفادة من السماح بترحيل الخسائر، وبالتالي فإنه يتعين أن يصاحب هذا الحافز وضع العديد من القيود على استخدامه من خلال فحص ورقابة حسابات المشاريع حتى تستفيد من هذا الحافز المهم تلك المشاريع التي تحقق خسائر فعلية فقط.

الفرع الثاني: الإجازة الضريبية

يقصد بها "منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية"¹، حيث تلجأ أغلب الدول النامية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعطاء إعفاءات الضريبية لعدد من السنوات في بداية حياة المشروع، ولذلك سميت إجازة ضريبية. وتختلف الاشتراطات اللازم توافرها لكي يتمتع المشروع بهذه الإجازة، فبعض الدول تقصر التمتع بهذه الإجازة على المشروعات التي تعد رائده بالنسبة للدول النامية، والبعض يشترط طاقة إنتاجية معينة أو حجما معيناً كحد أدنى لرؤوس الأموال المستثمرة في المشروع لمنحة الإجازة الضريبية²، وتتراوح الحوافر الضريبية بين مجرد إعفاء من الرسوم إلى إلغاء كامل للضرائب.

كما تختلف فترة الإجازة الضريبية المسموح بها من تشريع ضريبي إلى آخر، بل من صناعة إلى أخرى، داخل نفس التشريع وفقاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة.

¹ نزيه المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 96.

² النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، ب ط، لإسكندرية، مؤسسة باب الجامعة، 2000، ص 84.

لذلك يختلف الدور الذي يمكن أن تمارسه الإجازة الضريبية على قرار الاستثمار من تشريع إلى آخر.

ولذلك يتعين عند تقييم الإجازة كحافز ضريبي أن نأخذ في الحسبان العوامل التالية:¹

• يمكن أن يترتب عن الإجازة كحافز ضريبي اثر تمييزي لصالح استثمارات معينة وفي غير صالح استثمارات أخرى؛

• إن منح الإجازة الضريبية قد يتم بصورة جزئية؛

• قد تكون الإجازة الضريبية حافز ضريبي أكثر ملاءمة، وخاصة بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها معامل العمل أي رأس المال البشري مرتفعا نسبيا (المشروعات كثيفة العمل نسبيا).

يترتب عن استخدام الإجازة الضريبية كحافز ضريبي العديد من المشاكل أهمها: مشكل تحديد بداية سريان فترة الإجازة الضريبية، قد يترتب عن إتباع نظام الإجازة الضريبية بعض المشاكل بعد انتهاء مدة هذا الإعفاء.

الفرع الثالث: الإهلاك المعجل

لقد قامت كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية بالسماح للمستثمرين الأجانب باحتساب أقساط اهلاك الأصول ال أرسالية وفق طرق الهلاك المعجل، ويقصد بهذا الأخير كحافز ضريبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة كافة الطرق التي تسمح باستهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية تكون أقل من فترة حياتها الإنتاجية المحددة.²

إن استخدام هذا الحافز يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار، حيث أن نمط الهلاك المستخدم يؤثر على كل من مقدار الضريبة الواجب تسديده من طرف المستثمر، وكذلك توقيت دفع الضريبة، فالهلاك المعجل يساعد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وقد أثبت هذا الحافز الضريبي نجاحه وتفوقه على كافة الحوافز الضريبة الأخرى من خلال قدرته على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة التي تستخدم هذا الحافز.

إن طرق الهلاك المعجل للأصول ال أرسالية متعددة، وهذا يعتبر من مزايا هذا الحافز الضريبي، حيث أن تعدد هذه الطرق يمكن كل دولة من أن تصيغ طريقته الخاصة التي تناسب ظروفها وأهدافها، ومن أهم طرق الهلاك المعجل نذكر ما يلي:³

¹ يونس البطريق احمد، سعد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية. مرجع سابق. ص: 116- 117.

³ تزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق. ص: 143.

1- طريقة الاهتلاك الحر: حسب هذه الطريقة فإن التشريع الضريبي يتضمن نصوصا تسمح للمستثمر باختيار وتحديد المبلغ السنوي الذي يرغب في خصمه كقسط اهتلاك لأصوله الرأسمالية للوصول إلى وعاء الضريبة، وذلك بشرط ألا يتجاوز مجموع أقساط الاهتلاك عن التكلفة التاريخية للأصل، وهذا يعطي الحق للمستثمر بخصم قيمة التكلفة التاريخية دفعة واحدة عند امتلاكه إذا أورد ذلك.

إن هذه الطريقة من الاهتلاك المعجل استخدمت في السويد من سنة 1938م إلى غاية سنة 1951م، وقد ساهمت في ارتفاع قيمة الاستثمارات التي تتمتع بنظام الاهتلاك الحر من 40 مليون كرونر في سنة 1938م إلى 238 مليون كرونر سنة 1951م. وخلال هذه الفترة كان هناك تزايد مستمر في معدل الاستثمارات الصافية حتى اعتبرته الحكومة السويدية زائدا عن حاجة الاقتصاد السويدي، فتخلت عن طريقة الاهتلاك الحر سنة 1952م وتم استبداله بطريقة أخرى من طرق الاهتلاك المعجل.¹

2- طريقة القسط المتناقص: بالاعتماد على هذه الطريقة فإن قسط الاهتلاك السنوي الواجب خصمه يتم باستخراج نسبة القسط المتناقص وفقا للطريقة المعتادة ثم يتم ضرب النسبة الناتجة في (4/5) لتنتج النسبة التي تستخدم في حساب قسط الاهتلاك الواجب خصمه في حسابات الضريبة. فبافتراض مثلا أن نسبة القسط المتناقص وفق الطريقة التقليدية هي: 20% فإن النسبة التي تستخدم في حساب الوعاء الضريبي هي: 25%، حسب هذه الطريقة فإن اهتلاك التكلفة التاريخية للأصل بصفة كاملة سوف يكون قبل نهاية حياته الإنتاجية، واستخدمت هذه الطريقة في انجلترا منذ سنة 1932م.

3- طريقة القسط المبدئي: وفقا لهذه الطريقة فإنه يتم إضافة نسبة معينة من تكلفة الأصل كقسط مبدئي إلى القسط الأول من أقساط الاهتلاك العادية للأصول الرأسمالية الجديدة، ويتم حساب القسطين (القسط المبدئي والقسط العادي) ضمن التكاليف التي يتم خصمها من إيرادات المشروع للوصول إلى وعاء الضريبة، وبالتالي يحدث انخفاض في تكلفة الأصل في نهاية السنة الأولى بمقدار قيمة القسطين المبدئي والعادي، الأمر الذي يترتب عنه استهلاك التكلفة التاريخية للأصل بصفة كاملة قبل نهاية حياته الإنتاجية.²

وتعد انجلترا من بين الدول التي استعملت القسط المبدئي منذ سنة 1945م، من أجل تشجيع الصناعات الانجليزية على التحول من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج المدني، وذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وكذلك رغبة انجلترا في تشجيع الاستثمارات الجديدة التي تمكن المنتجات البريطانية من المحافظة على مركزها التنافسي في الأسواق العالمية.

¹ حامد المجيد د ارز، السياسات المالية. مرجع سابق. 269.

² يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق. ص: 118-119.

الفرع الرابع: معونات الاستثمار

يمكن استخدام معونات الاستثمار كأحد أدوات التحفيز الضريبي لتشجيع الاستثمار في الأنشطة المرغوبة من خلال تعويض المسثمر عن الخسائر التي يحققها، أو زيادة معدلات الأرباح الصافية التي يمكن أن يحصل عليها. يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين لمعونات الاستثمار هما:

- **طريقة إعادة تقويم الأصول:** إن الاعتماد على الطرق التقليدية في احتساب أقساط الاستهلاك عند تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة، واعتمادها ثبات الأسعار، يترتب عنه عجز بعض المشروعات عن استبدال الأصول التي تم استهلاكها بأصول أخرى جديدة ومتطورة، وقد يترتب عن ذلك أثر سلبي على معدل التوسع في الاستثمارات القائمة، وعلى حجم الاستثمارات الجديدة. وتهدف هذه الطريقة إلى تصحيح أرصدة حسابات الاستهلاك المحسوبة على أساس التكلفة لتأخذ أثر ارتفاع الأسعار في الحسبان، ويتم هذا التصحيح عند خصم الاستهلاكات من إيرادات المشروع للتوصل إلى وعاء الضريبة.

- **منح الاستثمار:** هي بمثابة إعانة يحصل عليها المستثمر حينما تخضع أرباحه المحققة للضريبة ويتم ذلك عن طريق السماح للمستثمر بأن يحتسب ضمن التكاليف الجارية خصمها من إيراداته للوصول إلى وعاء الضريبة نسبة من تكلفة الأصول الرأسمالية الجديدة، بإضافة إلى الاستهلاكات الجارية خصمها وفقا للطرق التقليدية، ودون أن تؤثر على رصيد حساب الآلة في نهاية العام ولا على قيمة أقساط الاستهلاك طوال فترة الحياة الإنتاجية لأصل.

المطلب الثالث: آثار سياسة النفقات العامة

من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على الاستثمار سياسة النفقات العامة، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل والبنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، ويمكن أن نقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي:

1- الإنفاق على البنية التحتية: من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية¹، مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الإنفاق على البنية التحتية لجذب الاستثمار، عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق و الموانئ والمطارات ..). ويترتب عن قيام الدول بالإنفاق على البنية الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها باعتبارها ذاتية أساسية، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الاستثمار الخارجي، فلا يمكن نمو التجارة على المستوى المحلي و الدولي بدون وسائط نقل فعالة.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكره، ص 395.

2- تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية: وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعها الدول قصد تشجيع الاستثمار الخاص، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض وخلال مدة طويلة¹، ففي ظل اتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي، فإن الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المخفضة على القروض الاستثمارية تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض. يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدولة في الإنفاق من أجل جذب وتوسيع الاستثمارات، وقد تهدف الدولة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع وزيادة الاستهلاك أو ترجع البطالة، حيث نجد أغلب السياسات الاقتصادية الحديثة في الدول النامية تتجه نحو الإنفاق على خفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية من أجل النمو الاقتصادي.

الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي: نتيجة الأثر الإيجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أصبحت الدول تشجع الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية. ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشروعات، وبالتالي زيادة الاستثمار²، ويمكن أن يساعد التطور التكنولوجي والتقني في تطوير طرق وأساليب الإنتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح. وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذه المشاريع. وتعتبر زيادة الإنفاق على البحث والتكنولوجيا خاصة من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

¹ السيد عطى عبد الواحد، دور السياسة لمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 358.

² الزعيبي هيثم، أبو الزيت حسن، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المبحث الثاني: السياسة المالية والاستثمار في الجزائر

انتهجت الجزائر بعد استقلالها نظاما اقتصاديا يعتمد التخطيط، إلا إنه في الثمانينات اصطدم الاقتصاد الجزائري بأزمة نتجت عن انخفاض أسعار البترول سنة 1986، والذي يعتبر المورد الأساسي لميزانية الدولة. ونتيجة لهذا الانخفاض، دخلت الجزائر في ضائقة مالية بقيت معها المشاريع الاستثمارية عالقة. ولهذا اعتمدت الجزائر إصلاحات اقتصادية مع بداية التسعينيات من القرن العشرين. ولقد مست هذه الإصلاحات السياسة المالية بهدف استقطاب الاستثمار وتوفير مناخ استثماري ملائم.

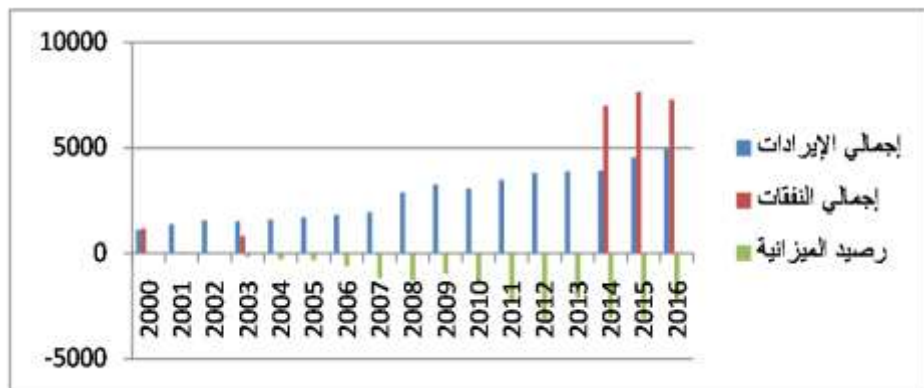
المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر

كانت السياسة المالية المعتمدة في الجزائر قبل التسعينات سياسة توسعية؛ معتمدة على النفقات التحويلية بالدرجة الأولى. و بحلول الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من نقص موارد ميزانية الدولة، كان لازما القيام بإصلاحات اقتصادية مست جوانب السياسة المالية. وتحت الإصلاحات المدعومة من المنظمات الدولية على تخفيض الإنفاق العمومي، فتم الانتقال إلى اعتماد سياسة مالية انكماشية.

الفرع الأول: السياسة المالية خلال الفترة 2000 - 2016

مع بداية الألفية الجديدة، اتجهت الجزائر إلى تطبيق سياسات اقتصادية كان للسياسة المالية وأدواتها الدور الأكبر فيها، نتيجة الفوائض المالية المتراكمة جراء ارتفاع أسعار المحروقات خاصة البترول، وهذا وفق سياسة إنفاق عمومي توسعية ذات طابع كينزي، من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، البرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010-2014)، والمخطط التنموي الخماسي (2014-2019)، والتي استفادت من المداخيل المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، والقاسم المشترك الأكبر بين هذه الب ارمج كلها هو أنها مرتبطة بتقلبات قطاع المحروقات ارتفاعا أو نزولا.

الشكل رقم (03) : الوضعية العامة للميزانية خلال الفترة 2000-2016



المصدر: [mf.gov.dz-ttp://www.dgpph](http://www.dgpph.mf.gov.dz)

من خلال الشكل، يمكن ملاحظة أنه من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، لم تحقق الميزانية العامة فائضا إلا مرتين فقط، بسبب السياسة المالية القائمة على التوسع في الانفاق العام، والتي استفادت من الارتفاع الكبير والمطرد- أغلب الأحيان- في أسعار المحروقات خاصة البترول، وتبعاً لذلك سطرت الدولة برامج الاستثمار العمومي خلال الفترة 2000-2014، مما تسبب في عجز مزمّن للميزانية العامة ابتداء من سنة 2003، وارتفاع قيمة العجز من سنة لأخرى بلغ أقصاه سنة 2012 برصيد سلبي يقدر بـ (-3245,2 مليار دينار) 2285,9 مليار دينار سنة 2016 رغم تبني الحكومة لسياسات "ترشيد النفقات" خلال سنتي 2015 و 2016.

إن تراجع أسعار البترول سنة 2009 أدى إلى تقليص نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى 1,32% بعد أن كانت تشكل نسبة زيادتها 34,82% سنة 2008، بسبب الانخفاض في نفقات التجهيز، بسبب تراجع نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، التي تعتبر إلى حد بعيد الأهم في نفقات التجهيز بنسبة 16.5% في 2009 مقارنة بـ 40.1% سنة 2008 (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2010، ص 54)، وهو ما يفسر انخفاض قيمة العجز في رصيد الميزانية إلى 970,9 مليار دينار بعد أن كان يمثل 1288,7 مليار دينار سنة 2008، غير أنه بعد سنة 2010 عرفت أسعار البترول انتعاشاً وبلوغها مستويات قياسية بسعر 109,45 دولار سنة 2012، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة للدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة خاصة نفقات التسيير بشروع الدولة في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، من خلال برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014، ليرتفع معه العجز بشكل مطرد وصل أقصاه سنة 2012، لارتفاع النفقات العامة إلى 7058,1 مليار دينار تلك السنة، رغم الارتفاع في الإيرادات التي وصلت إلى 2284,9 مليار دينار نتيجة ارتفاع الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي، وفي سنة 2013 انخفضت قيمة العجز إلى 2128,8 مليار دينار بنسبة 52,86% مقارنة بـ 2012 بسبب التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الانفاق العام، ورغم الانهيار في أسعار البترول سنة 2014 إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي مع اعتماد برنامج دعم النمو 2015-2019، مما أدى لارتفاع النفقات العامة سنة 2014 إلى 6995,8 مليار دينار خاصة نفقات التجهيز التي ارتفعت بنسبة 24,33% مقارنة مع 2014، وقد استمر العجز في رصيد الميزانية إلا أنه تراجع نوعاً ما في سنة 2016 بنسبة 2635%، وهذا يعود لانخفاض الملموس في النفقات العامة خاصة نفقات التجهيز، نتيجة الإجراءات المتخذة من الحكومة بتجميد بعض المشاريع بسبب انخفاض الإيرادات لانخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بسبب الارتفاع القوي في الإيرادات غير الضريبية، الناتج بدوره عن الارتفاع الاستثنائي في الأرباح الموزعة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر¹

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2016، ص 61

الفرع الثاني: السياسة المالية خلال الفترة 2017 - 2021

تعرضت السياسة المالية للجزائر بعد منتصف سنة 2014 إلى تحديات خطيرة بدأت تجلياتها في الظهور سنة 2015، من خلال اضطرار الحكومة إلى قانون مالية تكميلي من أجل معالجة العجز الكبير في الميزانية، كان الأساس فيه اعتماد الاستشراف والإدارة بالأهداف ومحاولة تطبيق أسس تعمل على المدى المتوسط للنفقات، حيث جاء في المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ما يلي:

" يتم تأطير الميزانية على المدى المتوسط كل سنة في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. يحدد للسنة المالية القادمة وللسنتين التاليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونيتها، إن اقتضى الأمر. ويمكن مراجعة تأطير الميزانية على المدى المتوسط خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة. كما يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع إطار الميزانية متوسط المدى، ويسري مفعول أحكام هذه المادة ابتداء من أول يناير سنة 2017 زيادة على هذا فإن الحكومة قد حددت هدفين رئيسيين في إطار تطبيقها لهذه التدابير وهي: ¹

• ترشيد وتسقيف النفقات لأقل من 7000 مليار دج؛

• إعداد الميزانية على أساس ارتفاع سنوي للجباية العادية بنسبة 11%. وهو ما سيسمح بتوازن ميزانية الدولة والدخول إلى سنة 2020 بتدابير ملموسة وسريعة للتنويع الاقتصادي.

وقد تم اعتماد المعايير الأساسية التالية في إعداد قوانين المالية بعد 2017 وهي، كمية المحروقات المزمع أو المتوقع تصديرها، زيادة على السعر المرجعي لبرميل النفط، وكذا سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي باعتباره أداة التقويم الحصرية في الأسواق الدولية لبرميل البترول، حيث نجد أن تدابير الاقتصاد الكلي للفترة 2017_2022 كانت وفق المؤشرات التالية: ²

• السعر المرجعي لبرميل البترول طوال الفترة 2017-2019 حدد بـ 50 دولارا في أن السعر في السوق مقوم على أساس 60 دولارا للبرميل إلى غاية 2022؛

• سعر الصرف خلال الفترة 2017-2019 حدد بـ 108 دج لكل 1 دولار في المتوسط، في حين سيرتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار للسنوات الثلاث المقبلة إلى 123 دج ثم 128 دج ليصل إلى 133 دج لكل 1 دولار خلال سنوات 2021، 2022، 2020 على التوالي؛

• استهداف تخفيض مستوى العجز في الميزانية إلى النصف بحلول عام 2021 من 10.4 % إلى 5% بحلول عام 2021،

¹ شليحي و بن موفق، 2018، ص 209

² وزارة المالية، 2017_2020

الجدول رقم (01): يبين وضعية الميزانية العامة للفترة 2017-2022

الوحدة: مليار دج

المؤشر السنة	مجموع النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع الإيرادات	الإيرادات العادية	الجباية البتروولية
2017	6883	4591	2291	5798	3435	2200
2018	6800	4500	2300	6424	3438	2359
2019	6507	4954	2601	6507	3793	2714
2020	7804	4863	2940	6746	3929	2816
*2021	8164	5011	3153	6266	3920	2346
*2022	8277	5148	3129	6366	3956	2410

المصدر: قوانين المالية للسنوات ما بين 2017 - 2020

إن التقلبات الكبرى لانخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 بدأت في الظهور أساسا سنة 2016، وتبعاً لذلك اتبعت الجزائر سياسة مالية حذرة وصارمة خاصة في جانب السياسة المالية (الإيرادات والنفقات)، كان هدفها الرئيسي محاولة تعبئة الموارد وتقليص النفقات لتقليص مستويات العجز، والتي يمكن إبراز أهم ملامحها كما يلي:

1/ في جانب الإيرادات:

من الجدول يمكن ملاحظة أن التوجه العام هو محاولة زيادة الإيرادات الإجمالية، حيث يستهدف زيادتها من 5798 مليار دينار سنة 2017 إلى 6746 مليار دينار سنة 2020، بالتركيز أساسا على محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البتروولية، أو على الأقل تقليل الاعتماد على الجباية البتروولية كمورد رئيسي للميزانية، وقد أصبحت الجباية العادية تمثل حوالي 60% من مجموع الإيرادات العامة حسب قانون المالية 2017 تمثل الضرائب المباشرة فيها النسبة الأكبر، فبحلول نهاية سنة 2017، انخفض العجز الموازي ب (32%-) نتيجة الارتفاع في الإيرادات ب 20% وتراجع ضعيف في النفقات العامة، ومن ناحية القيمة بلغت قيمة الإيرادات 6047.9 مليار دج مقابل 5011.6 مليار دج سنة 2016، نسبة 60% منها إيرادات عادية تمثل فيها الضرائب المباشرة النسبة الأكبر حيث وصلت قيمتها إلى حوالي 1297 مليار دج مسجلة ارتفاعا نسبته 22.6% مقارنة بسنة 2016، إن كلاً من ارتفاع متوسط سعر البترول من 45 دولار سنة 2016 إلى 54 دولار للبرميل سنة 2017، وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية قد أدى إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية تزامنا مع شبه استقرار للنفقات الذي عرف تقلصا حادا منتقلا من 12.6% من إجمالي الناتج الداخلي في 2016، إلى 6.4% سنة 2017) ¹

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2018، ص58

خلال الفترة 2019-2021 من المتوقع ان ترتفع إيرادات الميزانية بمتوسط نسبة في حدود 2.6 % لتصل على التوالي إلى 6746 مليار دينار سنة 2020 ثم 6999 مليار دينار في 2021 في سعر برميل 50 دولار أو تنخفض إلى 6266 مليار دينار لسعر برميل في حدود 45 دولار للبرميل، كما سترتفع نسبة المساهمة الجبائية في الإيرادات من 60 % سنة 2017 إلى حدود 80% سنة 2021 لتصل قيمتها 3388 مليار دج.¹

2/ في جانب النفقات: تهدف السياسة الانفاقية المتبعة بعد 2016، إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان التحكم في العجز من خلال:²

- . ضمان استمرارية الإنفاق العمومي وترشيده، وتحفيز النشاط الاقتصادي؛
 - . إصلاح وعصرنة التسيير العمومي، وتحسين الخدمات العمومية؛
 - . ضمان توزيع عادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة السكان؛
 - . عصرنة تسيير الميزانية قصد الوصول إلى برمجة متعددة السنوات، واستخدام ناجع واقتصادي للأموال العمومية،
 - . توجيه الموارد المالية غير التقليدية خصيصا نحو ميزانية استثمار الدولة، وذلك للاستجابة العقلانية لاحتياجات التنمية البشرية وانجاز الهياكل القاعدية ومرافقة التنمية والنمو؛
 - . مواصلة عقلنة نفقات تسيير الدولة لتتم تغطيتها في النهاية بالجباية العادية فقط.
- إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد 2016، من قبيل تجميد أو تأجيل المشاريع غير الاستعجالية، الإحالة على التقاعد لكل من تجاوز سن التقاعد، تسقيف اعتمادات التسيير... إلخ تعتبر الخطوة الأولى لتخفيض العجز من جانب النفقات.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

يؤدي مناخ الاستثمار دورا كبيرا في جذب الاستثمارات، وذلك لما لعبته العولمة في تسهيل المعاملات بين معظم دول العالم، الأمر الذي أدى إلى تنافس الدول من أجل تهيئة مناخ استثماري يغري المستثمرين. والجزائر كغيرها من هذه الدول، اهتمت بمناخ الاستثمار وعملت على تحسينه وإزالة العراقيل والصعوبات من أجل جذب هذه الاستثمارات للمشاركة في عملية التنمية، وذلك بسنها لقوانين الاستثمار واستحداثها لهيئات تسهر على تقديم المعلومات وتوجيه المستثمرين الراغبين في الاستثمار بالجزائر.

¹ وزارة المالية، 2017-2020

² الوزارة الأولى الجزائرية، 2017، ص 09

الفرع الأول: الجانب السياسي والأمني:

عرفت الجزائر غداة حصولها على استقلالها سنة 1962، وضع أمنيا وسياسيا مستقرا إلى غاية الثمانينيات من القرن العشرين، أما في فترة التسعينات فقد عرف الوضع السياسي والأمني منعرجاً خطيراً، انعكس على الاستقرار الأمني وأدى إلى تسارع في تغيير الحكومات والسياسات¹.

وللعامل الأمني والسياسي دور كبير في جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية، ولكن مع مطلع الألفية الثالثة بدأت الجزائر تسترجع عافيتها الأمنية والعودة إلى الاستقرار السياسي بفعل سياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية. إلا أن الاستقرار السياسي ليس وحده المحدد لاستقطاب الاستثمارات فهناك دول لا تتمتع بهذا الاستقرار إلا أنها تعرف تدفقات استثمارية نتيجة تحكمها في العوامل الاقتصادية وقدرتها على محاربة الفساد، الرشوة والسرقة¹.

الفرع الثاني: الوضعية الاجتماعية:

يغلب على المجتمع الجزائري فئة الشباب، ففي الإحصاء الخامس للسكان لسنة 2008 والذي بلغ فيه العدد الإجمالي للسكان القاطنين ب 34,8 مليون نسمة، وتمثل الفئة النشيطة من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 - 59 سنة) نسبة 46,4% من السكان سنة 2008²، ويفرض هذا الوضع على الدولة توفير مناصب شغل لهذه الفئة النشيطة، كما يؤشر على عرض واسع لقوة العمل تساعد القطاعات التي تتميز بكثافة اليد العاملة مثل قطاع الزراعة. حتى وإن كانت هذه اليد تتميز بنقص خبرتها وكفاءتها.

يضمن الدستور الجزائري الحق في التعليم ومجانيته، مع اجباريته في المرحلة الأساسية، كما يضمن الدستور الحق في الرعاية الصحية لكل المواطنين، فضلا عن ظروف المعيشة الملائمة للمواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل أو الذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنه نهائيا.

لقد ساعدت هذه الضمانات على تحسن الوضعية الاجتماعية للشعب الجزائري، الأمر الذي كانت له انعكاسات في عدة مجالات اجتماعية كتحسين الرعاية الصحية مما ساهم في تحسن مؤشر العمر المتوقع لدى الجزائريين، حيث انتقل من 72,5 عام سنة 2000 إلى 75,7 عام سنة 2007³. ويعود سبب ذلك إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان والاستفادة من الخدمات الصحية. كما عرف مستوى التعليم هو الآخر تحسنا فقد بلغت النسبة الإجمالية لتمدرس الشباب البالغين من 6 إلى 15 سنة نمو خلال الفترة 2005 و 2006 و 2007 مسجلة

¹ كورتل فريد، "سبل تنشيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر يومي 14/15 مارس 2004، ص 02.

² كورتل فريد، "سبل تنشيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، نفس المرجع، ص 77.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة خلال السنوات 2005-2006-2007 ملخص، أكتوبر 2008، ص 03.

على التوالي 95% و 59,01% و ¹59,18% وهي نسبة مرتفعة تعكس مدى الجهد المبذول في هذا المجال من طرف الدولة.

أما من ناحية مؤشر الفقر البشري فقد انخفض من 42,76% سنة 1998، إلى 71,61% سنة 2008²، وكان هذا الانخفاض بحوالي 8% بفضل عودة النمو وتحسين دخول وظروف معيشة السكان.

الفرع الثالث: التنظيم الإداري:

للجانِب الإداري دور كبير في تسهيل عملية الاستثمار وجذبه، فتعدد الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على الوثائق الإدارية المتعلقة بالاستثمار، يجعل الأشخاص يرفضون الاستثمار ويشعرون بصعوبة الإقدام عليه نظراً للإجراءات المتعددة من أجل قبول ملفاتهم، ويدخل في الجانب الإداري مدى إدراك الأعوان الإداريين لأعمالهم الإدارية ومدى كفاءتهم وحسن تعاملهم مع الأشخاص الذين يقدمون إليهم من طلب تفسيرات أو توضيحات أو غيرها.

لقد عانى الجهاز الإداري الجزائري من فساد إداري وبيروقراطية لمدة طويلة، وتعدد وتعدد الإجراءات الإدارية وعدم وضوحهما، الأمر الذي استلزم إصلاحات إدارية من أجل محاربة الفساد الإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية. وللجانِب الإداري ارتباط وثيق بالتنمية الاقتصادية، لأن التنظيم المحكم والإدارة الجيدة والفعالة يؤديان إلى نجاح أي عملية تنموية اقتصادية، لكون أن الفساد الإداري ظاهرة إدارية سلبية تحد من فاعلية التنمية بل قد تؤدي إلى الانهيار والانتكاس¹. ومن أبرز الإصلاحات التي اتخذتها الدول هي إصلاحات الجيل الثاني. ولقد عرف الاقتصاد الجزائري انتشاراً لجل العوامل المساعدة على الفساد الإداري، والتي من أبرزها:³

- ضعف الأخلاق والامتنال للقيم والمثل العليا؛
- وجود تشريعات قديمة وأنظمة إدارية معقدة تخلق فرصاً لممارسة الفساد الإداري؛
- تدني الأجور وضعف المكافآت في القطاع العام؛
- غموض القوانين والسياسات بمختلف أنواعها.

ولهذا قامت الدولة بمجهودات للإصلاحات الإدارية للحد من أثر الفساد الإداري، تمثلت في سن مجموعة من القوانين الرادعة لهذه الظاهرة وإدخال إصلاحات على مستوى الجهاز الإداري، أدت إلى عصرنته وتجديد قواعده وأحكامه و إعادة صياغة العلاقة بين الموظف والجهاز الإداري، ومحاربة بعض الظواهر كالتزوير والتهرب الجبائي والاختلاس وخيانة الأمانة⁴.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نفس المرجع، ص 31.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 03.

⁴ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 08.

كما قامت الجزائر بالمصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، بالتوازي مع إصدار قانون متعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في 20 فيفري 2006 واعتماد إلزامية التصريح بالتملكات عند تولي المناصب. ولقد تضمن القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته التدابير التالية:¹

- تحديد وتعريف المخالفات (الاختلاس، استغلال النفوذ، الرشوة في الصفقات العمومية، الابتزاز، رشوة أعوان عموميين، الإثراء غير المشروع، عرقلة السير الحسن للعدالة)؛
- إنشاء مؤسسة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تتكف بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحة هذه الآفة؛
- حماية الشهود والخبراء المبلغين والضحايا؛
- اللجوء إلى التعاون القضائي الدولي في هذا المجال لاسيما فيما يتعلق بمصادرة مادة مخالفة الفساد. وفي إطار تقييم هذا القانون (06-01 الصادر في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته) تم تسجيل:²
- الحكم في 680 قضية فساد على مستوى مختلف المحاكم في سنة 2006؛
- وجود 1054 قضية على مستوى المحاكم، من بينها 861 قضية حكم فيها في سنة 2007.

الفرع الرابع: القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار:

عرفت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بالاستثمار. فكلما دعت الضرورة ولظروف تمر بها البلاد يتم إصدار قانون للاستثمار من أجل تجاوز نقائص القانون السابق، وإزالة عراقيله. ويمكن تقسيم قوانين الاستثمار فيما بعد إلى قوانين ما قبل التسعينات وقوانين ما بعد التسعينات.

1 - **قوانين ما قبل التسعينات:** عرفت الجزائر قبل التسعينات قوانين للاستثمار في الستينات، ولم تعرف فترة السبعينات قوانين للاستثمار إلا ما كان في إطار التراخيص وبعض الأوامر. وفي فترة الثمانينات عرفت الجزائر قانونين للاستثمار.

كان أول قانون يتعلق بالاستثمار هو القانون رقم 63/277 المؤرخ في 27/01/1963، وهو قانون موجه إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا،³ حمل ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب،

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 100-101.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نفس المرجع، ص 99.

³ عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 6.

و ضمانات خاصة تستفيد منها الشركات المنشأة عن طريق اتفاقية، إلا أن هذا القانون لم يعرف تطبيقاً؛ وذلك بسبب تشكيك المستثمرين في مصداقيته، عدم صدور نصوصه التطبيقية وعدم مطابقته للواقع، حيث قامت الجزائر في نفس الفترة بتأمينات (1963-1964) مما أظهر عدم نية الإدارة الجزائرية في تطبيقه¹. ثم جاء قانون الاستثمار الثاني رقم 244/66 المؤرخ 1966/12/15 نتيجة فشل القانون الأول. و يختلف هذا القانون عن سابقه، من خلال المبادئ التي وضعها، فقرر بأن الاستثمارات الخاصة في الجزائر لا تتجزأ بحرية وخاصة في القطاعات الإستراتيجية، التي تتمتع الدولة ب احتكارها، كما تضمن هذا القانون الثاني إمكانية الاستفادة من المزايا الجبائية بموجب قرار وزاري مشترك والضمانات للاستثمارات، والمساواة أمام القانون وخصوصاً القانون الجبائي وضمان تحويل الأموال والأرباح الصافية ونواتج التنازل. وقد طبق هذا القانون على الاستثمارات الخاصة الجزائرية، ولم يؤد إلى جذب المستثمرين الأجانب باستثناء بعض الاستثمارات في إطار الشركات المختلطة الاقتصاد¹.

عرفت الثمانينات قانونين للاستثمار، القانون رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21، وهو المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وتسييرها، حيث يوضح نسبة المشاركة الأجنبية التي لا يمكنها أن تتجاوز 49% مع نقل التكنولوجيا والتكوين للمستخدمين مقابل نسبة مشاركة جزائرية تقدر ب 51% مع ضمان التسويق. أما القانون الثاني فهو القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/07/12 الذي تزامن مع الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر، بالاستعداد للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، ولم يعرف هذا القانون تطبيقاً فعلياً وذلك نتيجة للظروف التي كانت تمر بها البلاد .

قوانين ما بعد التسعينات: فيما يخص القوانين التي عرفتها الجزائر ما بعد التسعينات، فهي القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، وهو ليس بقانون استثمار بتركيزه على تنظيم السوق المالية بإعطائه البنك المركزي (بنك الجزائر) دوراً أكثر بتكليفه بتسيير الصرف ومتابعة تحركات رؤوس الأموال²، ولكنه أعطى دفعا للاستثمار الأجنبي المباشر بإسقاطه سقف نسبة المشاركة الأجنبية من 49% إلى 65%، ومنح ضمانات عديدة بالأخص للمستثمرين الأجانب. والقانون الثاني بعد التسعينات هو القانون رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05، وهو القانون الذي جاء من أجل تخفيف الإجراءات والعراقيل التي تصادف سير العمليات الاستثمارية، وقد تضمن تسهيلات بخصوص إجراءات وانجاز المشاريع الاستثمارية وتقديم التحفيزات والتنازلات للمستثمرين الأجانب والمحليين.

¹ عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² مسيكة يوفامة / بعداش، غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1998-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 15، 2006، ص 35.

وعرفت هذه الفترة إنشاء وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها. ولهذه الوكالة أهداف عديدة منها مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم، وتقديم المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني والعالمي، وقد جاء هذا القانون رقم 12/93 تزامنا مع الإصلاحات الضريبية المطبقة في 1992.

أما القانون الثالث الذي جاء بعد التسعينات، فهو الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، وجاء هذا القانون من أجل إعطاء دفع لمسار الاستثمارات في الجزائر من جديد، وذلك بعد استكشاف النقائص في قانون الاستثمار لسنة 1993، ورغم التحفيز والضمانات والامتيازات التي جاءت فيه فإنه لم يحقق النتائج المرغوبة، وقد شهد هذا الأمر عدة تعديلات في مواده على غرار الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المرسوم التنفيذي رقم 553/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات المجلس للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 61 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 6002 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المرسوم التنفيذي رقم 357/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 6002 المتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير سنة 7002 المحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01، المرسوم التنفيذي رقم 329/08 الصادر في 22 أكتوبر 2008 المتمم القائمة المعدلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07/08، القرار الوزاري المشترك الصادر في 52 يونيو 8002 المتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 03/01.

الفرع الخامس: تطورات البنية التحتية:

الجزائر من الدول التي تتميز بشساعة رقعتها الجغرافية وتنوع خياراتها، حيث تتربع على مساحة 741.381.2 كلم² وطول ساحلها 1200 كلم. وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية أفريقيا من حيث المساحة بعد السودان. أما من حيث البنية التحتية فهناك عجز مقارنة بشساعة رقعتها الجغرافية، مما يجعل تنمية هذا القطاع بمثابة الفرصة المواتية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث تتوفر الجزائر على شبكة طرق طولها 104000 كلم وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي¹، وهي تحتاج للصيانة والمزيد من الاهتمام. كما تعاني الطرقات من الضغط الأمر الذي جعل المسؤولين يسارعون إلى إنجاز الطريق السيار شرق-غرب، أما من ناحية شبكة السكك الحديدية فالجزائر تحتوي على شبكة بطول 4500 كلم، وتوفر أزيد من 200 محطة تجارية عملية؛ إلا أنها تحتاج لمزيد من التحديث والصيانة والتوسيع لتغطي مناطق أخرى من القطر. وبالنسبة للنقل الجوي، تتوفر

¹ دليل الاستثمار في الجزائر، مطبعة حسناوية، نوفمبر 2006، ص 20.

الجزائر على 35 مطار وهي قليلة مقارنة مع المساحة التي تتركع عليها البلاد، وهي تحتاج إلى إعادة نظر من حيث عصرنتها وتحديث الوسائل المستعملة (الطائرات، وسائل المراقبة، التوجيه....).

بخصوص النقل البحري تحتوي الجزائر على 13 ميناء بحريا رئيسيا، منها تسعة موانئ متعددة الخدمات وأربعة مختصة في نقل المحروقات.

وقد شهد قطاع الاتصالات في الجزائر تطورا كبيرا، وذلك نتيجة قانون جويلية 2000 الذي ألغى الاحتكار العمومي في هذا القطاع، والذي فصل خدمة البريد عن خدمة الاتصال، الأمر الذي حفز المستثمرين الخواص المحليين والأجانب للاستثمار في هذا المجال. وحدد هذا القانون أنظمة الاستثمار في هذا القطاع المتمثلة في الرخصة، التصريح، الإعلان البسيط، كان لذلك انعكاس على انتشار وتطور خدمات الاتصال.

تغطي الكهرباء تقريبا كافة المناطق، في حين لا يغطي الغاز الطبيعي كافة المناطق؛ فهناك مناطق محرومة منه.

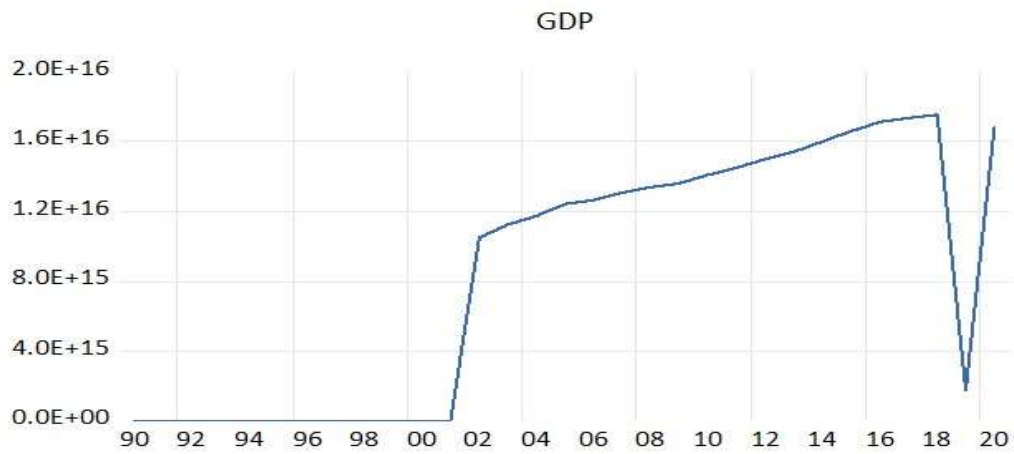
وتعرف شبكة المياه تحسنا وتطورا، فقد بلغت نسبة توصيل الأسر بشبكات المياه الصالحة للشرب 92% سنة 2007 مقابل 82% سنة 2000.¹

الفرع السادس: الوضعية الاقتصادية:

يتميز الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصادا ريعيا باعتماده بدرجة كبيرة على الثروة البترولية، حيث تمثل الصادرات البترولية نسبة تتجاوز 90% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وتعتمد ميزانية الدولة الجزائرية على الجباية البترولية بنسبة كبيرة، وقد عانى الاقتصاد الجزائري أزمة خانقة عند انخفاض أسعار البترول سنة. وكان لهذا الانخفاض انعكاساته في عدة مجالات، منها انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية الأمر الذي دفع بالدولة إلى اللجوء إلى المديونية الخارجية من أجل تغطية نفقاتها، كما ارتفع العجز الموازي بسبب انخفاض الإيرادات البترولية.

¹ المجلس الاقتصادي الاجتماعي " الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم خلال السنوات 2005-2006-2007 ملخص، أكتوبر 2008، ص

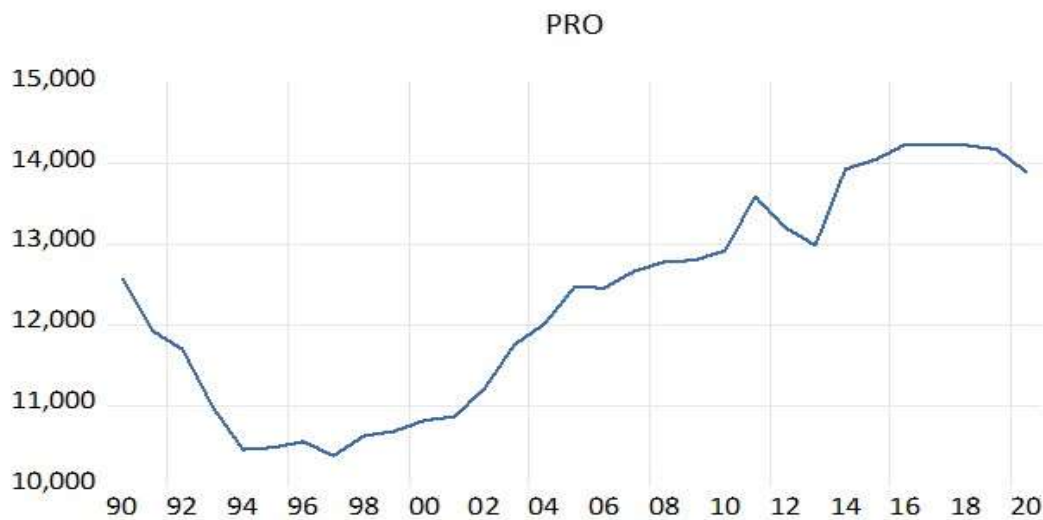
الشكل رقم (04): يمثل منحنى بياني يوضح تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2020_1990



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ من خلال هذا المنحنى وبالاعتماد على بيانات من سنة 1990 الى 1994 تسجيل نتائج سلبية يعود سبب في ذلك إلى ركود الاقتصاد نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وقلة التمويل من 1995 بذات معدلات النمو تتطور ليرتفع إلى أكبر قيمة في سنة 2003 ليواصل معدل النمو الاقتصادي الارتفاع طيلة 15 سنة تم انخفاض مفاجئ سنة 2019 تم ارتفاع سنة 2020 يعود ذلك إلى تقلبات أسعار النفط.

الشكل رقم (05): يمثل منحنى بياني يوضح تطور الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة 2020_1990



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ من سنة 1990 إلى 1994 انخفاض في معدلات الإنتاجية نتيجة عدم الاستقرار في الوضع الجيوسياسي في تلك الفترة من سنة 1994 إلى 2001 معدلات الإنتاجية منخفضة ومستقر لم تتعدى 000.11 وحدة إنتاج من سنة 2002 إلى 2020 ارتفاع مستمر في معدلات الإنتاجية دليل ذلك على تحسن الأداء الاقتصادي الجزائري.

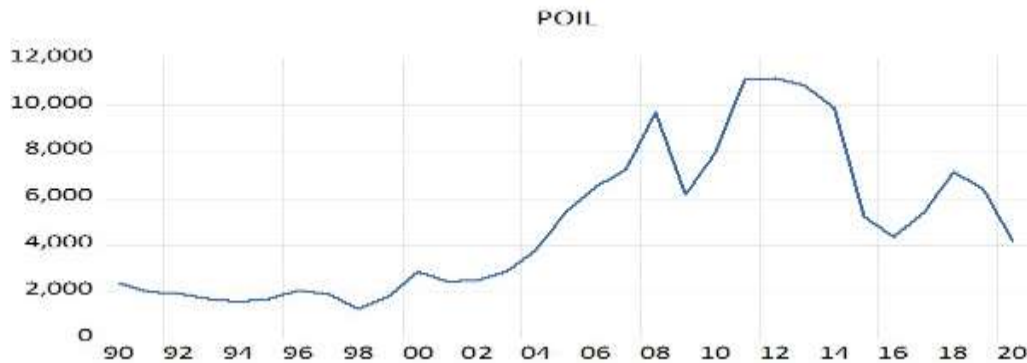
الشكل رقم (06): يمثل منحنى بياني لصادرات المحروقات خلال فترة 1990 إلى 2020



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

حيث نلاحظ تذبذب في صادرات المحروقات خلال طيلة هذه الفترة، ففي سنة 2001 ارتفع سعر النفط إلى 3.163 دولار للبرميل إلى 45.94 دولار للبرميل عام 2008 يعود سبب ذلك الي تأثيرات الأزمة المالية، اما سنة 2009 انخفضت الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 06.61 دولار للبرميل بسبب عودة اسعار النفط ارتفعت قيمة الصادرات نظرا لزيادة في الطلب العالمي على الطاقة حتي سنة 2020 نتيجة التطورات النمو الاقتصادي العالمي

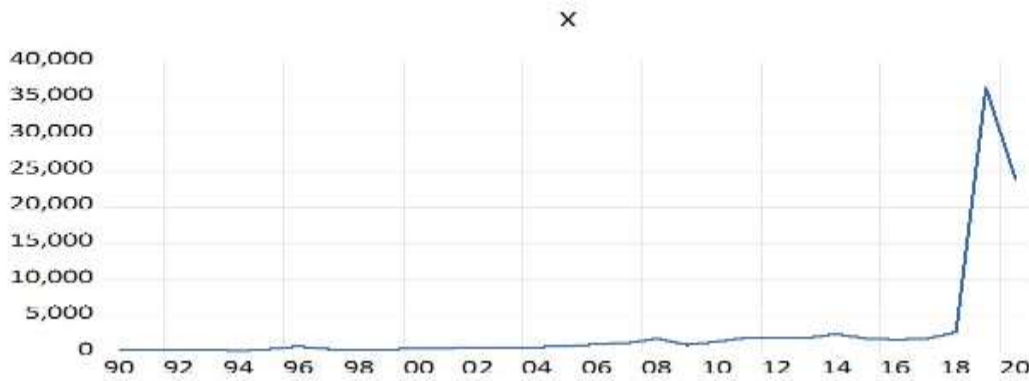
الشكل رقم (07) : يوضح منحنى بياني بوضوح تطورات أسعار النفط خلال فترة الممتدة 1990-2020



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ من خلال تغيرات المنحنى تذبذب في اسعار النفط ففي سنة 2001 انخفضت اسعار النفط بنسبة على ما كانت عليه في سنة 2000 وكان ذلك نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي الذي شهده العالم عرفت اسعار النفط ارتفاع خلال سنة 2002 الي 2007 واخذت محنا تصاعديا، حيث سجل 94.96 دولار للبرميل سنة 2008 انخفاض في اسعار النفط كان ذلك سبب في ذلك لازمة المالية اثرت سلبا على اسعار النفطية 2014 انخفاض حاد في اسعار النفط حيث وصل الي 97.98 ظهرت بوادر استقرار اسعار في سنة 2016 الي 2020

الشكل رقم (08) : منحنى بياني يوضح تطورات الصادرات غير النفطية خلال الفترة الممتدة 1990-2020



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ من سنة 1990 الى 1994 شبه انعدام صادرات الغير النفطية لم تتعدى 1000 دولار، رغم الهدف الذي وضعتة الجزائر والمتمثل في تصدير 2مليار دولار أمريكي، وذلك يرجع إلى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية سنة 2018 ارتفاع قياسي في صادرات غير نفطية ويعود ذلك إلى جهود الدولة في تنمية وتنويع صادرات الغير نفطية، وذلك بجملة من حوافر في إطار سياستها التنموية، ففي هذه السنة قامت الجزائر بأول تصدير لمادة الاسمنت نحو أوروبا ودول جنوب إفريقيا.

المطلب الثالث: استثمارات السياسة المالية في مجال الاستثمار

لاستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار والمشاركة في عملية التنمية، قامت الجزائر باعتماد وسائل السياسة المالية والتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسية الضريبية. وفي سبيل ذلك تم تقديم عدة تحفيزات ضريبية ضمن قوانين الاستثمار وخاصة القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001. وتم تخصيص مبالغ لتحسين المناخ الاستثماري وذلك في إطار البرامج كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو (2005-2004) وسيتم التعرض في هذا المبحث إلى أدوات السياسة المالية المستعملة لتحفيز وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

يتم التركيز في ذلك على قوانين الاستثمار التي سنت خلال هذه الفترة، وذلك من خلال التطرق إلى قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، وذلك بالتطرق إلى الامتيازات الضريبية التي جاءت في هذه القوانين.

أولا/ استثمارات السياسة الإيرادية:

🚩 قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993:

جاء هذا القانون تزامنا مع الإصلاحات الضريبية التي شرعت فيها الجزائر في سنة 1992، ويهدف هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال إرساء قواعد السوق واعطاء الأهمية الكبيرة للقطاع الخاص من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر من أجل المشاركة في عملية التنمية، ويمنح هذا القانون امتيازات ضريبية حسب أنظمة معينة وهي كالتالي:¹

- النظام العام؛

- نظام المناطق الخاصة؛

- نظام المناطق الحرة.

1 - **النظام العام** : تتمتع الاستثمارات التي ينجزها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المحليون أو الأجانب في إطار هذا النظام بالحد الأدنى المضمون من الامتيازات الجبائية ، جمركية واجتماعية². وهي ضمن المواد 17، 18، 19 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، ويتم الاستفادة من المزايا الضريبية وفق النظام العام على مرحلتين مرحلة انجاز المشروع، ومرحلة استغلال المشروع.

¹بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص : 175.

²عليوش قريوع كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ن ص : 24.

أ- مرحلة الإنجاز المشروع : تستفيد المشاريع الاستثمارية لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من الامتيازات التالية، إلا إذا صدر قرار خلاف ذلك عن الوكالة يحدد مدة أطول حسب المادة 14 من القانون 12/93 وهذه الامتيازات الضريبية كالتالي:¹

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع؛
- تطبيق رسم ثابت ومخفض بنسبة 0,5 % في مجال التسجيل عقود التأسيس والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة من الخارج أو متحصل عليها في السوق المحلية؛
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- مرحلة استغلال المشروع : ابتداء من تاريخ استغلال المشروع، يتم الاستفادة من المزايا التالية وبناء على قرار الوكالة:²

- الإعفاء طيلة فترة أداها سنتين (02) وأقصاها خمس (05) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة من (02) سنة إلى (05 سنوات)؛
- الإعفاء في حالة التصدير من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي حسب رقم أعمال الصادرات وبعد فترة النشاط (02 - 05 سنوات)؛
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 07 % برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة في المقطع الأول أعلاه، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضاً للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي؛
- تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير، من إعفاء من الحقوق والرسوم وتستفيد كذلك عمليات الخدمات المرتبطة بالمشتريات من هذا الإعفاء؛

¹المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الجريدة الرسمية العدد 64.

²المادة 18 ، 19 ، من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الجريدة الرسمية العدد 64.

2 - نظام المناطق الخاصة : لقد ميز قانون الاستثمار لسنة 1993 ضمن المناطق الخاصة، بين مناطق التوسع الاقتصادي والمناطق الواجب ترفيتها، فمناطق التوسع الاقتصادي هي تلك المناطق التي تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية ومادية، أما المناطق الواجب ترفيتها فهي المناطق التي تفتقر لهذه الإمكانيات، و تستفيد هذه المناطق ضمن المناطق الخاصة من الامتيازات الضريبية التالية حسب المراحل:

أ- مرحلة إنجاز المشروع: تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة في فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة سنوات ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة، بالامتيازات التالية :

-الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل لمشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار؛

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدره 0,5 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في أرس المال؛

- الإعفاء بالنسبة للسلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمارات من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو منتجة في السوق المحلية؛

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

ب- مرحلة استغلال المشروع: تستفيد الاستثمارات في المناطق الخاصة ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية:¹

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أدناها 05 سنوات وحدها الأقصى 10 سنوات من النشاط الفعلي؛

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات؛

- تخفيض 50 % من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط (بعد انتهاء فترة الإعفاء)؛

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد انتهاء فترة الإعفاء؛

¹المادة 22 ، من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993الجريدة الرسمية العدد64.

- تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتמיד، بناء على قرار الوكالة.
- 3 - نظام المناطق الحرة :** تعرف المناطق الحرة بأنها مناطق تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ¹.
- وتستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة من مزايا ضريبية حددتها المادة 28 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، إذ تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الخاصة بعنوان نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي ما عدا:
 - الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع؛
 - المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.
 - كما تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا التالية:
 - الإعفاء فيما يخص عائدات أرس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب؛
- يخضع العمال الأجانب الذين جرى توظيفهم وفق المادة 33، والتي تنص على ما يلي " يمكن المستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكلية مسبقة عمالاً تقنيين ومؤطرين من جنسية أجنبية بدون تحديد عدد العمال لكل مؤسسة"². و يخضع توظيف العمال الأجانب في المناطق الحرة إلى التصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليمياً فقط، ويخضع هؤلاء العمال لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20 % من مبلغ أجورهم .

✚ قانون تطوير الاستثمار (الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001):

- في إطار استدراك النقائص في قانون الاستثمار رقم 12/93 تم صدور هذا القانون، وهو يعتبر بديلاً عنه ويزيد من التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية التي جاءت في القانون 93-12، وذلك من أجل التشجيع على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- وتقدم هذه الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية وامتيازات أخرى تبعا لأهمية وموقع الاستثمار، ويضم هذا القانون نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي. وتمنح الامتيازات وفق هذين النظامين.

¹ عليوش قريوع ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 33 .

² المادة 33 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 مرجع سابق .

1 - النظام العام: حسب المادة 09 من الأمر رقم 01-03 زيادة على الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنصوص عليها من الامتيازات كما تم تعديلها بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، في مادته رقم 07 الامتيازات التالية :

أ- بعنوان إنجازها: تستفيد الاستثمارات في أجل يتفق عليه مسبقاً عند اتخاذ قرار منح المزايا، ويبدأ سريان هذا الأجل ابتداء من تاريخ تبليغ هذا القرار إلا إذا قررت الوكالة تحديد أجل إضافي. وهذه المزايا بعنوان الانجاز هي كالاتي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري؛

- الإعفاء من دفع الملكية بعوض عن المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب - بعنوان الاستغلال: تستفيد عند الاستغلال الاستثمارات في إطار النظام العام ولمدة ثلاث سنوات، وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تقوم به المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

2 - النظام الاستثنائي: وحسب المادة 10 من الأمر رقم 01/03 تستفيد من المزايا الخاصة الاستثمارات التالية:

- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛

- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة؛ والمجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتستفيد هذه الاستثمارات من مزايا عند الانجاز ومن مزايا أخرى عند مباشرة الاستغلال. وحسب المادة 11 من الأمر 01-03، المتمة والمعدلة بالمادة رقم 08 من الأمر 06-08، تستفيد الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات وغير المستثناة من المزايا والمنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من المزايا التالية:

أ - بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار،
- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0,2 % فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في أرس المال،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة والتي تدخل في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية،
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل في إنجاز الاستثمار.

ب - بعنوان مباشرة الاستغلال: تستفيد بعد معاينة مباشرة الاستغلال، والتي يتم إعدادها من طرف المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

حسب المادة 12 مكرر تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من المزايا عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات. ويتم تحديد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد أري مطابق من المجلس الوطني للاستثمار، وتستفيد هذه الاستثمارات من كل أو جزء من المزايا التالية وهذا حسب المادة 12 مكرر 1 من الأمر رقم 08/06.

أ- مرحلة إنجاز الاستثمار: ولمدة أقصاها 05 سنوات مما يلي:

- الإعفاء و/أو تخفيض الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

ب- مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الاقتصادية من المزايا التالية لمدة أقصاها 10

سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الانجاز والتي تعدها المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثانيا: استعمالات السياسة الانفاقية .

لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في الجزائر، قامت الجزائر بمجموعة من الأعمال من أجل تهيئة وتحسين بيئة أعمالها. ويعتبر الإنفاق على البنى التحتية من شق طرقا وتوفير شبكات مياه وغيرها من الأعمال عاملا مساعدا على الاستثمار. فمن محددات الاستثمار على مستوى الأسواق الدولية مدى توفر البنية التحتية، باعتبار توفر البنى الهيكلية للاقتصاد ميزة للاستثمار؛ ولهذه البنى التحتية علاقة بحجم الاستثمار، فالدول التي تتوفر على هذه البنى التحتية تعتبر جاذبة للاستثمار.¹

كما يعتبر الإنفاق على البحث العلمي من أجل تكوين عنصر بشري ذي مؤهلات علمية وعملية قادر على المشاركة في العملية الاستثمارية عنصرا ضروريا، ولهذا قامت الحكومة الجزائرية باعتماد برامج لتحسين بيئة أعمالها رصدت لكل منها اعتمادات مالية للإنفاق على مختلف القطاعات. وسنركز في هذا المطلب على هذه البرامج، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009).

الفرع الأول - برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004):

لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دوافع اقتصادية واجتماعية أدت إلى تبنيه، فبعد الانتهاء من فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 ظهرت تناقضات في الاقتصاد الجزائري، حيث هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات و تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية وارتفاع احتياطات سعر الصرف، في المقابل هناك انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بينها:

- ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32 % سنة 1998؛

- تدهور المستويات المعيشية للأفراد وارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهمة؛
- ضعف وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (02): معدلات النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الوحدة : نسبة مئوية

السنة	1990	1991	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	- 0,1	- 2,2	- 0,9	3,9	3,8	1,7	3,2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي 1998 ، ص 02.

من بين الأهداف التي سعى إلى تحقيقها برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي:¹

- إعادة تنشيط الطلب؛

- دعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط؛
 - إعادة تأهيل المنشآت القاعدية خاصة التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية.
- وتدخل هذه الأهداف ضمن خطة وطنية تهدف إلى مكافحة الفقر، وتوفير مناصب عمل، وكذلك تحقيق التوازن الجهوي.

مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004): يتضمن هذا البرنامج مبلغا ماليا قيمته 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار وهو موجه بالأساس إلى العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وكذلك لتعزيز وتقوية الخدمات والمصلحة العامة وتحسين المستوى المعيشي. وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 16023 مشروعا، موزعة على القطاعات كالتالي :

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام، ط1، عمان، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص161.

الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي لمشاريع دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاع	عدد المشاريع
الري ، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن و العمران أشغال عمومية .	4316
تربية ، تكوين مهني ، تعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبا نية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية وهياكل إدارية	982
اتصالات ، صناعة	623
صحة ، بيئة ، نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ، دراسات ميدانية	200

المصدر: بوفليخ نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، 2004/2005 ، ص : 106.

استحوذ الري، الفلاحة والصيد البحري على أكبر عدد من هذه المشاريع المدرجة في هذا البرنامج، ويأتي السكن، العمران الأشغال العمومية في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع. و تظهر هذه المشاريع ضمن الجدول التالي الذي يبين مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم (04): مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة : مليار دينار جزائري

مجموع الرخص	رخص البرامج					طبيعة الأعمال
	البرنامج (%)	01/04	2004	2003	2002	
8,6	45,0	-	-	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري
21,7	114,0	3,0	35,7	42,9	32,4	التنمية المحلية
40,1	210,5	2,0	37,6	73,9	93,0	الأشغال الكبرى

17,2	90,2	3,5	14,4	29,9	39,4	الموارد البشرية
100	525,0	20,5	113,2	185,9	205,4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الثاني لسنة 2001، جوان 2002، ص 123.

من الجدول يلاحظ أن سنة 2001 هي السنة التي حظيت بأكبر قيمة من رخصة هذا البرنامج، حيث بلغت القيمة 4,205 مليار دينار أي ما نسبته 39,12 %، ثم تأتي سنة 2002 في المرتبة الثانية من حيث اعتمادات هذا البرنامج بمبلغ قدره 9,185 مليار. أما السنة الأخيرة في هذا البرنامج، فالمبلغ المخصص لها هو مبلغ 20,5 مليار دينار.

ويلاحظ من الجدول كذلك أن قطاع الأشغال الكبرى كانت له الحصة الكبرى من هذا البرنامج حيث بلغت الحصة المخصصة لدعم الأشغال الكبرى 5,210 مليار دينار جزائري، ثم يأتي في المرتبة الثانية الدعم الموجه للتنمية المحلية بـ 0,114 مليار دينار جزائري، و يأتي في المرتبة الثالثة من حيث حصة البرنامج الدعم الموجه إلى الموارد البشرية بمبلغ 90,2 مليار دينار جزائري بنسبة 17,2 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

الفرع الثاني: برنامج الحوافز الضريبية

من أجل تحسين مناخ الاستثمار تم اتخاذ جملة من التدابير سعياً لتوفير الظروف المناسبة لتحرير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني ضمن رؤية شاملة ومستقرة، وهي الإجراءات التي تراعي، عدة نقاط أبرزها تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماثياً مع أحكام دستور 2020، وكذلك إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المتعلق بالاستثمار وأهم هذه التدابير ما يلي:

- المزايا المقدمة للمستثمرين الأجانب الآن تضاهي تلك الممنوحة من قبل الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن للأجانب الآن امتلاك ما يصل إلى 100% من أسهم أو أسهم الشركة التي يخططون لإنشائها. والبدائية كانت بإلغاء قاعدة 49/51 التي يراها العديد من المنتهين من اهم معوقات الاستثمار في الجزائر، هذه القاعدة والتي كانت تفرض شريكا جزائريا بالأغلبية في أي عملية استثمار أجنبي في الجزائر لم تعد موجودة والغيت تماما في القانون الجديد، وهذا المسعى يعبر حسب الخبراء عن جدية رغبة السلطات الجزائرية في جلب الاستثمار الخارجي.

- تعفى المساهمات الخارجية العينية في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج والسلع الجديدة التي تشكل مساهمة خارجية عينية من إجراءات التجارة الخارجية وتوطين البنوك.

- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والدخل الناتج عنه، وينطبق الشيء نفسه على المساهمات العينية إذا كانت من أصل أجنبي حتى لو كانت أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

- تم تضمين أحكام قادرة على ضمان الاستقرار وبيئة مواتية للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب في القانون الجديد، وبالتالي يكون المستثمر مضمونا ضد أي شكل من أشكال الاستيلاء أو المصادرة أو التأميم باستثناء السبب المنصوص عليه في القانون وبعد تعويض عادل ومنصف، كما يسمح للمستثمر اللجوء إلى المحاكم الوطنية أو إجراءات أخرى لتسوية المنازعات ودياً أو الوساطة أو التحكيم أو التسوية.
- نص القانون الجديد على أحكام قادرة على تثبيت الاستثمارات التي تم إجراؤها، وبالتالي فإن آثار التعديلات أو الإلغاء المتعلقة بقانون الاستثمار الجديد المحتمل حدوثه في المستقبل، لن تنطبق على الاستثمار الذي تم تنفيذه تحت تأثير هذا القانون، مما يعني أنه في حالة قيام تدبير تشريعي أو تنظيمي جديد بإزالة أو تقليل المزايا المنصوص عليها في هذا القانون، فلن يتم تطبيقه بأثر رجعي.
- الوصول إلى العقار مضمون أيضاً للمستثمر مع الإعفاء من الضرائب المختلفة (رسوم التحويل، ضريبة الإعلان عن العقار، رسوم التسجيل، مكافآت الدولة، ضريبة الأملاك على العقارات)
- تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار على اقتراح السياسة الوطنية في مجال الاستثمار وتنسيقها وتقييم تنفيذها، وتحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ومنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات من خلال استحداث شبك وحيد ذي اختصاص وطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.)
- استحداث شبابيك وحيدة غير ممرضة للاستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها.
- محاربة البيروقراطية عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر، التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري، توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها إلى المستثمرين غير المقيمين)
- استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار، وتتعلق بتكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماشياً مع أحكام دستور 2020
- توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها إلى المستثمرين غير المقيمين، واستحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار.
- جاء قانون الاستثمار بمنظومة تتميز بالاستقرار التشريعي إلى جانب توفر حافز الاستقرار السياسي، علاوة على التحفيزات الطاقوية والموقع الجغرافي التي تتميز به الجزائر باعتبارها بوابة أفريقيا.

-تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها أن تزيد من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة.

وتفاعل العديد من الخبراء الاقتصاديين بصدور قانون الاستثمار ومن بينهم الخبير المالي والاقتصادي الجزائري "محفوظ كاوي" الذي يرى بأن:

- إن اعتماد هذا الإطار القانوني الجديد للاستثمار "وجب أن ترافقه عمليات تكيف وإصلاح على مستوى عدة تشريعات على غرار البنوك، وخصوصا ما تعلق بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، التي يجب أن تكون واضحة وشفافة، بعيدا عن التعقيم."

- كما أن "الإدارات والهيئات المتدخلة في الاستثمار يجب أن تواكب القانون الجديد وتكون في نفس النسق على غرار الجمارك، والضرائب، والمنظومة البنكية، والجهات المسؤولة عن منح العقار وغيرها، حتى تكون هناك ترجمة فعلية لهذه الوثيقة على أرض الواقع".

ولقد تولت دراسة ميدانية أجريت للاستدلال على أهمية نشاط الترويج للاستثمار ودوره في تعزيز قدرة الدولة على جذب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نتيجة مفادها أن كل زيادة بنسبة 10% في جهود وأنشطة الترويج (على أساس اعتماد ميزانية معتبرة) ، يتوقع أن تؤدي فعليا في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة بنسبة تقل عن 2.5 %، ومن أهم نتائج للدراسة أنه من الأفضل للدول ذات الموارد المحدودة ومناخ الاستثمار غير الملائم تركيز الجهود على تحسين مجمل مناخ الاستثمار، أكثر من التوجه لتعزيز أنشطة الترويج للاستثمار، لأن فعاليتها تكون ضعيفة بالنظر لضعف مناخ الاستثمار، كما أن الدولار الذي ينفق على جهود الترويج للاستثمار أفضل من الدولار الذي يقدم كإعفاء ضريبي أو دعم من حيث حجم الاستثمار المستقطب والنتائج الأخرى المتمخضة عنه.

ويبين الجدول تدفقات متواضعة للاستثمارات الأجنبية والتي تبقى دون الإمكانيات والفرص الاستثمارية الوطنية المتاحة، مقارنة بدول نامية أخرى أكثر جذبا للاستثمارات، كما بقي محصورا في قطاعات المحروقات والخدمات والبناء، وعليه تواجه الجزائر تحديات كبيرة في السنوات المقبلة.

جدول رقم (05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة 1995-2021 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المبلغ	25	270	260	607	292	280	1113	1065	638
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المبلغ	885	1146	1889	1744	2632	2754	2301	2580	1499
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبلغ	1697	1507	1400	1636	1232	1475	1382	1143	870

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على (UNCTAD , 2022)

ولمزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار الأجنبي يجب على الجزائر العمل على تحسين المعايير الجديدة في تقييم الجاذبية الاستثمارية والمتمثلة فيما يلي:

- نظام القيم (مثل الاهتمام بالبيئة والتسامح والحرية السياسية)
- جودة الحياة (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة والأمن والسلامة والرغبة في العيش في دولة ما)
- الفرص الاقتصادية (التكنولوجيا المتقدمة، فرص إقامة المشاريع، وتوافر بنية تحتية قوية)؛
- السياحة القيمة بالنسبة للمال، وأماكن الجذب السياحي والخيارات المتاحة للسياحة ونوعية الطعام؛
- السلع والخدمات المصنوعة محليا (المنتجات الأصلية والمنتجات عالية الجودة)؛
- عدم وجود استقطاب سياسي وقلة التسامح يضعف مكانة الدول في الاستثمار.

ويجب أن تراعي بعض القيم والمعايير الخصوصية والقيم لدينية الثقافية للمجتمعات العربية، ومن خلال المعايير الجديدة استطاعت بعض الدول العربية أن تستقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومنها الإمارات والسعودية والمغرب كما هو موضح في الجدول 2.

الجدول رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية للفترة 2019-2021 الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	2019	2020	2021
الإمارات	17875	19884	20667
مصر	9010	5852	5122
السعودية	4563	5399	19286
سلطنة عمان	3420	2861	3619
لبنان	2055	1306	273
المغرب	1720	1419	2153
الجزائر	1382	1143	870
البحرين	1501	1021	1766
موريتانيا	887	928	22
الأردن	730	760	622
السودان	825	717	462
تونس	845	652	660
الصومال	447	464	456
جيبوتي	222	158	167
فلسطين	132	80	256
جزر القمر	4	4	4
الكويت	104	(142)	198
قطر	(2813)	(2434)	(1093)
العراق	(3076)	(2859)	(2613)
اليمن	(371)	0	0
	40466	52897	39462

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، ص 62

ونلاحظ من خلال الجدول أثر الاستقرار الأمني والسياسي على ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول العربية التي مازالت تعاني من اضطرابات أمنية وسياسية كاليمن والعراق، كما كان لجائحة كورونا تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات في أغلب الدول العربية خاصة سنة 2020 ومنها الجزائر.

الفرع الثالث: برنامج الاتفاقيات الجبائية الدولية في إطار جذب وتشجيع الاستثمار في ظل الإصلاحات الضريبية

1/ تعريفها : يقصد بالاتفاقيات الجبائية الدولية هي " تلك التي يكون موضوعها عاما وتقوم بتنظيم العلاقات الضريبية بين دولتين أو أكثر بالنسبة لمجموعة من الضرائب، خاصة منها الضرائب على الدخل والثروة والتركات، و يمكن أن تشمل ضرائب أخرى مثل حق الطابع.

2/ الهدف منها: تهدف الاتفاقيات الجبائية إلى تفادي الازدواج الضريبي الذي قد ينشأ نتيجة استثمار أجنبي مباشر، والناجم عن المنافسة الضريبية بين دولتين حول نفس الوعاء الضريبي، أي في كل من البلد الذي تم فيه تحقيق الأرباح والبلد الذي تتوجه إليه الأموال، وتفادي عرقلة التدفق الحر للتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى محاربة الغش والتهرب الضريبيين عن طريق تبادل المعلومات بين سلطات الدول المتعاقدة، وتنمية العلاقات الدبلوماسية بينها.

3/ نماذج عن الاتفاقيات الجبائية بين الجزائر ودول أخرى:

➤ اتفاقية الجزائر أمريكا حول تشجيع الاستثمار: أبرمت هذه الاتفاقية يوم 22/06/1990 وتدخل تحت ما يسمى باتفاقيات الاستثمار الخاصة بما وراء البحار، وهي اتفاقيات تقوم بضمان تأمين وإعادة تأمين الاستثمارات.

➤ اتفاقية الجزائر فرنسا: الموقعة في 02/01/1994 في مجال ترقية وحماية الاستثمارات.

➤ اتفاقية الجزائر إيطاليا: وقعت هذه الاتفاقية 05/10/1991 وتهتم بتنظيم وتشجيع الاستثمار بين البلدين.

➤ اتفاقية الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي للكسومبورغي: بتاريخ 24/04/1991 لمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين البلدين.

➤ الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: وقعت الجزائر على انضمامها لهذه الوكالة يوم 11/10/1985 وكان من بنودها ضمان الاستثمارات ضد الخسائر المترتبة على: خطر تحويل العملة، خطر التأميم والمصادرة والإجراءات المماثلة، أخطار الحروب والاضطرابات المدنية، كما تعمل على تشجيع التسوية الودية بين المستثمرين الأجانب والدولة المضيفة لهم.

➤ الاتفاقية العربية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية: وقعت الجزائر هذه الاتفاقية في أكتوبر 1995 ، والتي حملت شعار حماية رأس المال العربي المستثمر.

➤ الاتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي (UMA) :قامت الجزائر بإبرام اتفاقية يوم 23/07/1990 اقتناعا منها بضرورة تشجيع الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري بين دول الاتحاد.

وننتج عن نجاعة الإصلاحات الضريبية والاتفاقيات الدولية وغيرها من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل استقطاب ودفع عجلة الاستثمار تبين ذلك من خلال المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر خلال السنوات من 2003 – 2017

الجدول رقم (07): عرض لتطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2003-2017)

السنوات	المشاريع الاستثمارية الواردة(مليون دولار)	السنوات	المشاريع الاستثمارية الواردة(مليون دولار)
2003	4.390	2011	1.311
2004	714	2012	2.377
2005	10.448	2013	4.146
2006	9.690	2014	560
2007	3.793	2015	768
2008	16.163	2016	7.429
2009	1.505	2017	1.390
2010	1.367	/	/

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 62، متوفر على الموقع: www.dhaman.org، تاريخ التصفح: 2023/05/01 على الساعة 13

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك حالة تذبذب وعدم استقرار شهدتها الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وذلك لعدة أسباب تتعلق خاصة بعدم استقرار قوانين الاستثمار إلى جانب البيروقراطية وحالة الفساد الإداري التي تكتسح الجزائر، بالإضافة إلى العوائق المصرفية وانعدام بورصة فعالة في الجزائر حيث نجد أن أعلى مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان سنة 2008 وذلك نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والخصوصية التي تتبناها الجزائر بالإضافة إلى استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، للتراجع بشكل رهيب خلال الفترة 2009 2012 وذلك نتيجة انكماش الاستثمار في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط، هذا إلى جانب أحداث الربيع العربي وانعكاساته على المنطقة.

الفرع الرابع: برنامج التحفيزات الجبائية المخصصة للاستثمار

1/ تعريف التحفيزات الجبائية وأهم أشكالها الداعمة للمشروعات الاستثمارية:

يمكن تعريف سياسة التحفيزات الجبائية على أنها مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو اجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار اموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة.

فهي عبارة عن تخفيض في معدل الضرائب والقاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية والتي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس

كما يتطلب توفر جملة من الشروط في المؤسسة حتى تتمكن من الاستفادة من إجراءات التحفيز الجبائية مثل توظيف عدد معين من العمال، أو ممارسة نشاط بقطاع معين يدخل ضمن اهداف الدولة لترقيته أو إقامة هذه المؤسسات في مناطق مصنفة نائية من طرف الدولة بغية تميمتها.

كما يمكن استخلاص خصائص التحفيز الجبائية كالآتي:

- إجراء اختياري : أي أن للمستثمرين حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه التحفيز الجبائية.
- إجراء هادف : إن هدف أي دولة من منح التحفيز الجبائية هو تطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات معينة
- إجراء له مقياس : التحفيز هو موجه لفئة معينة من المكلفين بالضريبة و التي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، مكان الإقامة.....
- هي وسيلة تستخدمها الدولة لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات و الأنشطة المنتجة ذات الأولوية.

2/ دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في ترقية الاستثمار:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب أحكام المادة 06 من الامر رقم 03_01 في أولى جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001، وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات و تتولى بالمهام التالية):

- ✓ تسجيل الاستثمارات،
- ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج،
- ✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- ✓ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات انجاز المشاريع،
- ✓ تأهيل المشاريع المستفيدة من المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعادة اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،
- ✓ المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار،

✓ تسيير حافظة المشاريع الخاضعة للمزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق بخمسة ملايين دينار للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار

3/ تقييم حجم الاستثمارات المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلال الفترة 2002_2018

الجدول رقم 08: يوضح حجم المشاريع الاستثمارية الكلية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

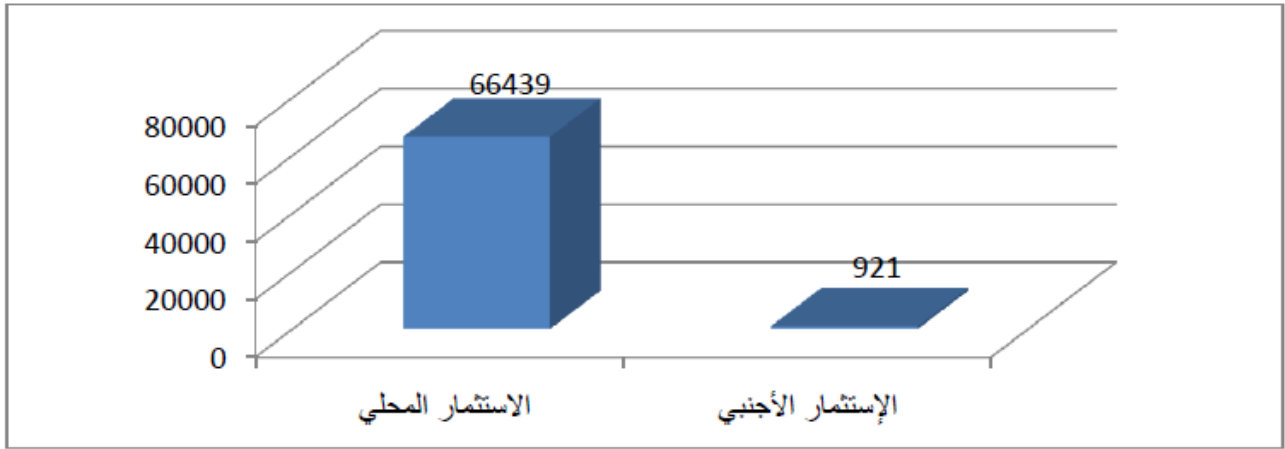
نوع الإستثمار	عدد المشاريع	نسبة المشاريع %	القيمة بمليون دينار جزائري	تكلفة المشروع %	مناصب الشغل	النسبة المؤوية
الإستثمار المحلي	66439	98,63%	13 311 132	83,32%	1231677	89,58%
الإستثمار الأجنبي	921	1,37%	2 665 681	16,68%	143237	10,42%
المجموع الكلي	67360	100%	15 976 813	100%	1374914	100%

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية : www.ANDI.DZ ، 2023/05/03

من خلال الجدول، الذي يبين مجمل الاستثمارات المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002 إلى غاية 2018 ، حيث بلغت عدد المشاريع الاستثمارية الكلية 67360 مشروع استثماري إلى غاية سنة 2018 منها 66439 مشروع استثماري محلي أي ما يمثل نسبة 98.63 % من مجموع المشاريع وهي نسبة عالية جدا مقارنة بنسبة الاستثمار الأجنبي الذي يمثل حوالي 1.37 % وهي نسبة ضعيفة، كما سجلت الوكالة حوالي 1.374.914 منصب شغل خلال هذه الفترة تمثل نسبة عدد مناصب الشغل الاستثمار المحلي 83.32 % ، ويرجع ارتفاع الاستثمارات المحلية مقارنة بالاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة إلى ضبابية بعض الجوانب في استقطاب الاستثمارات الأجنبية كعدم الشفافية و غياب شبه الكامل للكثير من المعطيات و المؤشرات الاقتصادية المساعدة في اتخاذ القرار ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي و عدم وضوح الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي وما يترتب عن ذلك في زيادة درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها المستثمر .

والشكل الموالي يوضح بدقة حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

الشكل رقم (09): حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2018



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 08

4/ حجم الاستثمارات حسب قطاع النشاط المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002 - 2018)

الجدول رقم 09: حجم الاستثمارات المصرح بها حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلال الفترة (2018 - 2002):

النسبة الؤوية %	عدد مناصب الشغل	النسبة الؤوية %	قيمة المشاريع بمليون دينار جزائري	النسبة الؤوية %	عدد المشاريع	قطاع النشاط
4,69	64 532	2,151	343 583	2,33	1 568	الزراعة
18,53	254 728	9,096	1 453 214	17,75	11 958	البناء
45,88	630 769	58,913	9 412 447	22,26	14 991	الصناعة
2,22	30 569	1,733	276 861	1,80	1 215	الصحة
11,56	158 912	7,302	1 166 583	43,45	29 270	النقل
6,88	94 565	9,632	1 538 909	2,32	1 565	السياحة
9,63	132 391	8,375	1 337 980	10,07	6 786	الخدمات
0,30	4 100	0,068	10 914	0,003	2	التجارة
0,32	4 348	2,731	436 322	0,01	5	الاتصالات
100	1 374 914	100	15 976 813	100,00	67 360	المجموع

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية : www.ANDI.DZ، 2023/05/03

الملاحظ من خلال معطيات الجدول، أن قطاع النقل يحتل المرتبة الاولى من حيث استفادته من حجم المشاريع الاستثمارية ب 29.270 مشروع أي بنسبة 43.45 % من مجموع مشاريع الوكالة المقدرة ب 67.360 مشروع خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2018 . بينما احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من

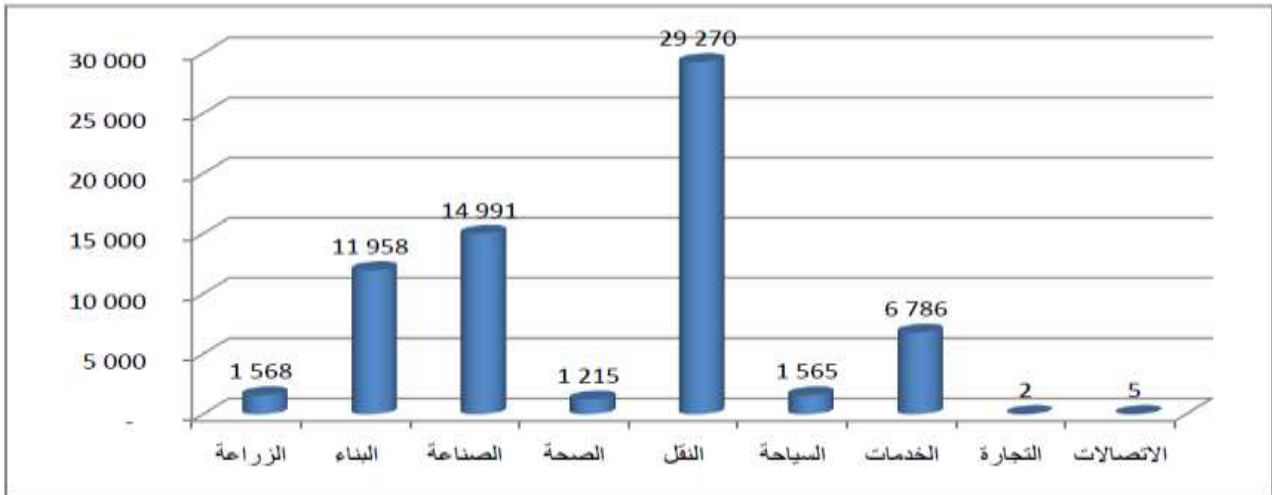
حيث تكلف المشاريع الاستثمارية بمبلغ يفوق 9.412.447 مليون دينار جزائري أي بنسبة 58.91 % من مجموع مبالغ المخصصة للاستثمار

كما يصنف قطاع الصناعة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع الاستثمارية ب 14.991 مشروع بنسبة % 22.26 وتكلفته اجمالية قدرها 9.412.447 مليون دينار جزائري بنسبة 58.91 % من مجموع الاستثمارات، و يأتي قطاع البناء في المرتبة الثالثة ب 11.958 مشروع أي بنسبة 17.75 % . في حين احتل قطاع الصناعة الصدارة من خلق مناصب العمل ب 630.769 منصب شغل وهو ما يمثل نسبة 45.88 % من اجمالي مناصب العمل.

ومن خلال هذه المعطيات يتبين توجه الدولة لمنحها للمشاريع ذات الأولوية النسبية وهي المتعلقة بنشاطات النقل، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية و الخدمات غير أن القطاعات الأخرى سجلت نسب ضعيفة كما هو الحال النسبية للمشاريع الممنوحة للقطاع الفلاحي بنسبة 2.33 % من مجموع المشاريع و القطاع السياحي بنسبة 2.32 % من مجموع المشاريع، وهي نسب ضعيفة جدا بالمقارنة مع المشاريع السابقة الذكر، رغم توجه الدولة إلى تشجيع القطاع الفلاحي من خلال التدعيم و التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين

الشكل رقم (10): عدد المشاريع المصروفة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع (2002-2018)

الوحدة : عدد المشاريع الاستثمارية (2018)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 09

5/ حجم الاستثمارات حسب القطاع القانوني

الجدول رقم (10): حجم الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية للاستثمار حسب المعيار القانوني خلال الفترة 2002 (- 2018)

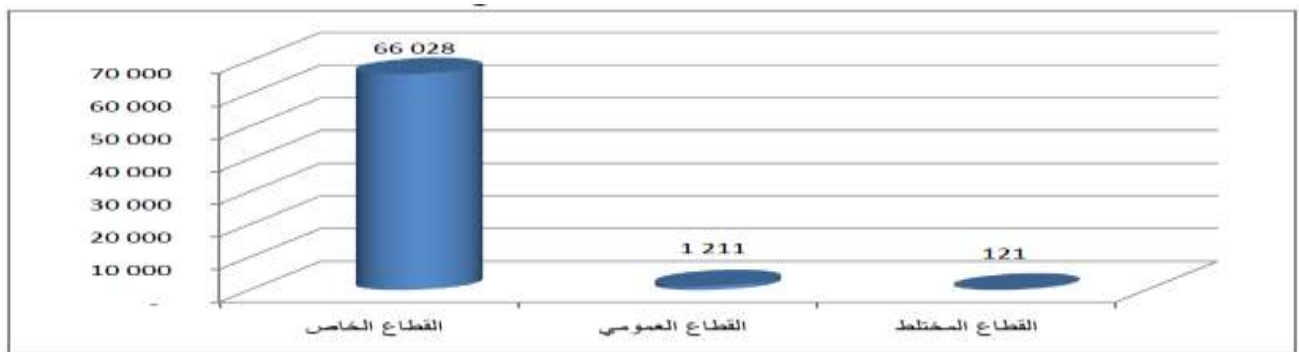
النسبة المؤوية %	عدد مناصب الشغل	النسبة المؤوية %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المؤوية %	عدد المشاريع	الحالة القانونية
86,41	1 188 123	63,28	10 110 752	98,02	66 028	القطاع الخاص
9,88	135 826	28,94	4 624 484	1,80	1 211	القطاع العمومي
3,71	50 965	7,77	1 241 578	0,18	121	النشاط المختلط
100	1 374 914	100	15 976 814	100	67 360	المجموع

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية : www.ANDI.DZ، 2023/05/03

الملاحظ من خلال قراءة معطيات الجدول أن معظم المشاريع الاستثمارية سجلت في القطاع الخاص بحوالي 66028 مشروع استثماري ما يمثل نسبة 98.02 % من مجموع المشاريع المسجلة مقارنة بالقطاع العمومي الذي يمثل فقط نسبة 1.8 % من مجموع المشاريع، ومن حيث تكلفة المشاريع احتل القطاع الخاص الجزء الأكبر من القيمة النقدية بتكلفة مقدرة ب 10.110.752 مليون دينار جزائري ما يمثل نسبة 63.28 % من مجموع تكاليف الاجمالية للاستثمار.

وأحتل القطاع المختلط بين العمومي و الخاص المرتبة الثالثة حيث سجل فيو نسبة 0.18 % من عدد المشاريع المسلمة ، وهذا ما يبين استراتيجية الدولة في تشجيع استثمارات القطاع الخاص و إعطاء الأولوية له مقارنة بالقطاع العام واكتفاء القطاع العام بالعمل في القطاعات ذات الإستراتيجية الوطنية مثل قطاع المحروقات و المناجم

الشكل رقم (11): حجم الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاع القانوني 2002-الوحدة: عدد المشاريع 2018



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 10

واحتل القطاع المختلط بين العمومي والخاص المرتبة الثالثة حيث سجل فيه نسبة 0.18 % من عدد المشاريع المسلمة، وهذا ما يبين استراتيجية الدولة في تشجيع استثمارات القطاع الخاص وإعطاء الأولوية له مقارنة بالقطاع العام واكتفاء القطاع العام بالعمل في القطاعات ذات الإستراتيجية الوطنية مثل قطاع المحروقات و المناجم.

خلاصة الفصل:

. من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يلاحظ أن السياسة المالية ورغم الضغوطات المفروضة من المنظمات الدولية لانتهاج سياسة مالية انكماشية، إلا أنها كانت توسعية لأن الدولة وسعت الإنفاق في الفترات السابقة؛ الأمر الذي جعل من غير السهل تقليص نفقاتها.

كما شهدت سياسة مالية توسعية بناء على الانفراج المالي للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وقد تم استعمال السياسة المالية من أجل استقطاب الاستثمار في الجزائر من خلال التحفيز الضريبية، وكذا من خلال البرامج التي قامت بها الدولة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم والمساعد على جلب رؤوس الأموال للمشاركة في التنمية الاقتصادية.

إن دراسة الاستثمار والسياسة المالية من المواضيع التي لاقت رواجاً في أدبيات الدراسات الاقتصادية، إذ اعتمدت الدول في سياستها العمومية إلى تحسين حجم الاستثمار بمجموعة السياسات المالية المتاحة لديها مجتمعة حيناً مركزة على جزء منها لما توفره لدى اقتصادياً من سياسات، ولعل الجزائر باشرت في تحسين مناخ للاستثمار بمجموعة إصلاحات اقتصادية في مطلع العقد الماضي ضمن المخططات الخماسية الأخيرة (2000-2020)، ناشدت من خلالها رفع حجم الاستثمار للاستثمار، واعتبرت السياسة المالية بمركباتها وأدواتها إحدى السياسات التي آلت إليها العمل واعتبر الإنفاق العمومي والاقتطاع الجبائي إحدى أهم وأسهل الوسائل للتحكم في سطوة بعض الاختلالات التي من شأنها أن ترفع من المؤشرات الأداء عامة والاستثمار خاصة.

الخاتمة:

الخاتمة:

من خلال الدراسة يتضح جليا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية في دفع عجلة الاستثمار و التي يمكن من خلالها تحقيق المناخ الاستثماري الملائم، فترشيد النفقات العمومية وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار يساعد على تهيئة البنية التحتية وتجزير للدولة استقطاب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى وسيلة أخرى تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي ألا وهي الحوافز والامتيازات الضريبية والتي تختلف من دولة لأخرى.

كما لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، فقد لجأت هذه الأخيرة على حد سواء لفتح ال أمام دخول الاستثمار بحيث لم تعد ترى فيه على أنه خطر وشكل جديد من أشكال الاستعمار، بل وسيلة لتحقيق التنمية والازدهار. والدليل على ذلك التسابق والمنافسة بين الدول وحتى المتطورة منها من أجل توفير وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر للقيام باستثماره، إلا أنه لا يجب أن ننكر بعض الآثار السلبية الناجمة عن تلك الاستثمارات الأجنبية، لذا وجب على الدول المضيفة أن تتعامل مع هذا الاستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة، وحتى تستطيع هذه الدول استقطابه وجب عليها توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه.

❖ النتائج:

• الاستثمار باعتباره وجه من أوجه حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل هو بمثابة ميكانيزم أساس تستخدمه الدول الصناعية الكبرى لاختراق الأسواق الأجنبية ومن ثم احتكارها وبالتالي التحكم في اقتصاديات الدول النامية.

• تكمن العلاقة بين مناخ الاستثمار وأدوات السياسة المالية فيما يمكن أن تتركه هذه الأخيرة على هذا المناخ، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن لها أيضا أن تؤثر إيجابا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التحويلات والمدخلات وترفع من كفاءة وفعالية القطاع الإداري، أما عن الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر.

• تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار، فهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتنابه وتشجيعه.

❖ الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات والتي نوجزها في

النقاط التالية:

- يجب على حكومات الدول النامية خاصة الجزائر أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار في المجال النفطي وأن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفع المشاريع والمصادقة عليها من جهة، وتحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبء التمويل.
- إمكانية إنشاء وكالة تابعة لوكالة تطوير الاستثمار ومهمتها دراسة تطوير المناطق والأسواق الحرة، وهي من طموحات الجزائر في 2010 التي يمكنها التماشي مع إمكانية دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .OMC
- العمل على إعطاء صورة جيدة عن البلد من خلال القيام بالحملات الإعلامية عن طريق إقامة ندوات أو مؤتمرات حول فرص الاستثمار المتاحة والمشاركة في المعارض الدولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية، بهدف تعريف المتعاملين الأجانب بتوفر البلد على الشروط الكفيلة والفرص الحقيقية للاستثمار المريح.
- لا بد للدولة أن ترشد من نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الإنفاق العام ويعيد الاعتبار لمصادقية الحافز الضريبي، كما يجب أن يتزامن ذلك مع سياسة استهداف الاستثمار.

❖ آفاق البحث:

- نشير في النهاية إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك جوانب أخرى لم نتناولها الدراسة تعتبر آفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة:
- السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار.
 - دور التنسيق الضريبي في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

❖ الكتب باللغة العربية

1. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية -مصر-، الطبعة الاولى، 2007، ص 08.
2. عوف محمود اكفراول، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،، الطبعة الاولى 1997، ص 144.
3. مسعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة لأولى، 2010 ص 263.
4. عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة فن المالي للاقتصاد العام)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 45.
5. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط3، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص 26.
6. هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 56.
7. عوف محمود الكف اروبي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 156.
8. واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، ط5، عمان الأردن، دار وائل للنشر، 2002، ص 327.
9. الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص 189.
10. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 205.
11. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص ص 186-187.
12. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي للبيورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 60.
13. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص 278.

14. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت والاسكندرية، 1998، ص120.
15. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الجامعية الجديدة، 2003، ص303.
16. عبد الهادي النجار، "اقتصاديات النشاط الحكومي"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1982، ص225.
17. سوزي عدلي ناشد"الوجيز في المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص223.
18. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الطبعة الاولى، دار الجامعية الجديدة لنشر، الاسكندرية، 1999، ص132.
19. يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، دارا الجامعية الطبعة أولى، الاسكندرية، 2000، ص317.
20. غازي حسين عناية، أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص210.
21. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2009، ص99.
22. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000، ص63.
23. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 1999، الاسكندرية، مصر، ص66.
24. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى، 2008، ص04.
25. غازي عبد الرازق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، ط3، عمان، دار وائل، 2003، ص36.
26. ميشيل تودا رو، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 2006، ص ص 201-202.
27. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عازم، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 189-190.
28. يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، ط2، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص ص 71-72.

29. فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، لبنان، منشورات الحقوقية، 2003، ص
ص

30. ماجد أتزد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 12

31. احمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص 20.

32. هوشيار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، ط1، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع، 2003، ص 21.

33. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، القاهرة، الشركة الغربية المتحدة للتسويق والتوريد،
2008، ص15.

34. عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية، 1997، ص105.

35. محمود حسن الواد، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، عمان، دار
المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص 142.

36. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط2، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2002، ص
22.

37. حيدر حردان طاهر، مبادئ الاستثمار، ط1، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997، ص
ص17_18.

38. مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، الأردن، عمان، دار وائل للنشر
والتوزيع، 2004، ص 333.

39. النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، ب ط، لإسكندرية، مؤسسة باب الجامعة، 2000، ص
84.

40. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام، ط1، عمان، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009،
ص161.

41. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظم النقدية، عمان، زهران للنشر والتوزيع، 2006،
ص455.

❖ الكتب باللغة الأجنبية

42. Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage
Publication, Beverly Helis, London, 1980, p13.

43. JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of
Chicago, Press, 1975, p240

44. JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Press, 1975

❖ المقالات

45. البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان ص 03.
46. محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 133، 134، 135.
47. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988، ص 23، 25.
48. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة 2006، ص 186.
49. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 270.
50. كورتل فريد، "سبل تنشيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر يومي 14/15 مارس 2004، ص 02.
51. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم خلال السنوات 2005-2006-2007 ملخص، أكتوبر 2008، ص 03.
52. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 100-101.
53. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 6.
54. مسيكة يوفامة / بعداش، غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1998-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 15، 2006، ص 35.
55. المجلس الاقتصادي الاجتماعي " الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم خلال السنوات 2005-2006-2007 ملخص، أكتوبر 2008، ص 03.
56. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الثاني لسنة 2001، جوان 2002، ص 123.
57. القوانين

58. الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 10/10/1993 الدادة 1 و 2 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر بتاريخ 1993/10/05.

59. المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الجريدة الرسمية العدد 64.

60. الرسائل الجامعية والاطروحات

61. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 47

62. عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة أوكللي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2014/2015،،ص15.

63. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011، ص 20.

64. رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، 2017، ص 5.

65. رشيدة بن عرفة، سمية تزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، ص 3.

66. بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2004/2005، ص : 106.

❖ المواقع الالكترونية

67. الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية : www.ANDI.DZ، 2023/05/03

68. مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 62، متوفر على الموقع: www.dhaman.org، تاريخ التصفح: 2022/06/01 على الساعة 13.